



التقرير السنوي ٢٠٢٥

ضمان الودائع
ضمان لمستقبل مدخراتك



صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
ملك المملكة الأردنية الهاشمية



صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني
ولي العهد المعظم

قائمة المحتويات

٦	- كلمة رئيس مجلس الإدارة
٧	- كلمة المدير العام
٨	- رؤيتنا، رسالتنا، قيمنا الجوهرية، أهدافنا
٩	- الهيكل التنظيمي للمؤسسة
١٠	- الحوكمة
١٠	- الحوكمة المؤسسية
١١	- أعضاء مجلس الإدارة
١٢	- الإفصاح والشفافية
١٢	- حق الحصول على المعلومات
١٣	- نبذة عامة عن نظام ضمان الودائع في الأردن
١٥	- صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
١٧	- تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني
٢٢	- البنوك العاملة في المملكة كما هي في نهاية العام ٢٠٢٥م
٢٣	- سياسة إدارة أمن المعلومات والأمن السيبراني
٢٥	- التوعية الإعلامية والتواصل الإقليمي والدولي
٢٧	- القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥م
٤٨	- القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥م.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

وفي سياق ترسيخ منعة الاقتصاد الوطني، واصل البنك المركزي الأردني دوره المحوري في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في المملكة، والذي تجلّى في أداء المؤشرات النقدية، وفي مقدمتها المستويات المريحة من الاحتياطيات الأجنبية التي بلغت نحو ٢٥,٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢٥، بما يغطي مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو ٩ أشهر، أي ما يُعادل ثلاثة أضعاف المعيار الدولي لكفاية الاحتياطيات، وذلك بالتزامن مع انخفاض معدل الدولار إلى ١٧,٦٪، نزولاً من ١٨,٤٪ في عام ٢٠٢٤.

وعلى صعيد القطاع المصرفي، أكدت المؤشرات خلال عام ٢٠٢٥ متانة الجهاز المصرفي الأردني وقدرته على التكيف مع المتغيرات المحيطة. فقد ارتفعت موجودات البنوك إلى نحو ٧٤,١ مليار دينار، وتجاوزت الودائع ٥٠ مليار دينار، فيما وصلت التسهيلات الائتمانية إلى نحو ٣٦,١ مليار دينار مع نهاية العام. كما حافظ القطاع على مستويات مريحة من السلامة المالية؛ إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال عند ١٧,٨٪، وبلغت السيولة ١٤٨,٤٪ في نهاية العام ٢٠٢٥، مع بقاء نسبة الديون غير العاملة ضمن المستويات المقبولة. وتعكس هذه المؤشرات استمرار الثقة بالجهاز المصرفي الأردني، وصلابة قدرته على دعم النشاط الاقتصادي وخدمة التنمية.

وقد واصلت المؤسسة خلال عام ٢٠٢٥، الاضطلاع بمهامها القانونية وتعزيز جاهزيتها المؤسسية، بما يرسّخ هدفها الرئيس المتمثل في حماية المودعين لدى الجهاز المصرفي؛ إذ توفّر حمايةً كاملةً لما يزيد على ٩٨٪ من المودعين، ضمن سقف تعويض فوري يبلغ حده الأعلى خمسين ألف دينار.

ختاماً، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المتواصل، وإلى العاملين في المؤسسة على ما بذلوه من جهود مهنية وما أظهره من التزام مؤسسي أسهم في تعزيز منظومة الاستقرار المالي. وإذ نمضي بثقة نحو المرحلة المقبلة، فإننا نؤكد مواصلة العمل على تعميق الجاهزية المؤسسية، وتطوير الأطر التنظيمية والتشغيلية، وترسيخ الثقة بالنظام المصرفي، بما يخدم الأردن واقتصاده الوطني في ظل القيادة الهاشمية الحكيمة لصاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، وسمو ولي عهده الأمين الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، حفظهما الله ورعاهما.



د. عادل الشركس

بسم الله الرحمن الرحيم

بالأصالة عن نفسي، ونيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام، يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لمؤسسة ضمان الودائع لعام ٢٠٢٥. يستعرض هذا التقرير أبرز الإنجازات التي حققتها المؤسسة خلال هذا العام، والذي يُصادف اليوبيل الفضي لتأسيسها، ليوثق محطة أخرى من محطات العطاء والإنجاز في مسيرة العمل المؤسسي المتواصل منذ خمسة وعشرين عاماً، استطاعت من خلالها المؤسسة بلورة رسالتها في حماية المودعين، والمساهمة في تعزيز الثقة بالنظام المصرفي إلى واقع ملموس، وبما ينسجم مع سعيها الدؤوب والمستمر نحو تحقيق رؤيتها في أن تكون أنموذجاً يُحتذى به في مجال ضمان الودائع على المستوى الإقليمي والدولي، بما يُعزز مكانتها كمؤسسة فعالة في منظومة الأمان المالي.

لم يخلُ المشهد الاقتصادي العالمي خلال عام ٢٠٢٥ من التحديات التي اتسمت بتداخل وتشابك العوامل الاقتصادية والجيوسياسية، مما أفرز حالة كبيرة من عدم اليقين في الأسواق العالمية. ووسط هذه الظروف، أظهر الاقتصاد الأردني مرونة وقدرة عالية على التكيف معها، مواصلاً التعافي التدريجي في أدائه لينمو بنسبة ٢,٨٪، بالمقارنة مع نمو نسبته ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٤. وبقي معدل التضخم ضمن مستوى مقبول بلغ ١,٧٧٪ بما يدعم القوة الشرائية ويعزز وضوح الرؤية أمام الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية.

كلمة المدير العام

وامتدادا لهذا النهج، شرعت المؤسسة في إعداد خطة إدارة الأزمات، في خطوة تعكس حرصها على ترسيخ الاستعداد المؤسسي وبناء قدرة أعلى على الاستجابة الفاعلة للظروف الاستثنائية. وقد تزامن ذلك مع جهود التوعية والتواصل مع الجمهور بما يساهم في رفع مستوى الوعي بطبيعة عمل المؤسسة، تأكيداً لقناعة مؤسسية راسخة بأن حماية حقوق المودعين وتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي لا يقومان على الكفاية المالية وحدها، بل يرتكزان كذلك إلى تكامل الجاهزية، وفاعلية التنسيق مع الأطراف ذات العلاقة.



د. وليد القسراوي

وتؤكد المؤشرات الرئيسة للمؤسسة استمرارها في أداء دورها بكفاءة واستدامة؛ إذ تضمن الودائع بالدينار الأردني بحد أعلى يبلغ خمسين ألف دينار لكل مودع لدى كل بنك، بما يوفر حماية كاملة لنحو ٩٨٪ من المودعين لدى الجهاز المصرفي، في حين استمرت المؤسسة بسياساتها الاستثمارية في بناء احتياطات تمكنها من الوفاء بالتزاماتها ضمن سيناريوهات مختلفة، حيث قاربت (١,٤) مليار دينار مغطية (١٥,٤٪) من بوليصة الضمان، فيما بلغت احتياطات صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية (١٤٤,١) مليون دينار مغطية حوالي (٢,٥٪) من بوليصة الضمان لديه.

ختاماً، أتقدم بخالص الشكر إلى مجلس الإدارة الموقر، وإلى شركائنا في شبكة الحماية المصرفية في المملكة، لما أبدوه من دعم وتعاون أسهما في تمكين المؤسسة من أداء رسالتها المنشودة. كما أخص أسرة المؤسسة بالشكر والثناء على ما بذلوه خلال عام ٢٠٢٥ من جهد مهني، والتزام راسخ بقيم المؤسسة وأهدافها للمضي بعزم ثابت نحو الارتقاء بقدرة المؤسسة على حماية حقوق المودعين، ودعم الاستقرار المالي، وترسيخ الثقة بالجهاز المصرفي في المملكة، في ظل القيادة الهاشمية الحكيمة لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، وسمو ولي عهده الأمين الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، حفظهما الله ورعاهما.

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لمؤسسة ضمان الودائع للعام ٢٠٢٥، موثقاً حصيلة عام واصلت فيه المؤسسة أداء رسالتها الوطنية بمسؤولية راسخة ورؤية مؤسسية واضحة، معززة مكانتها كإحدى الدعائم الرئيسة لشبكة الحماية المصرفية في المملكة.

ويعتبر عام ٢٠٢٥ محطة نوعية في مسيرة المؤسسة، حيث تزامنت مع احتفالها ببوبيلها الفضي، الذي يجسد خمسة وعشرين عاماً من العمل المؤسسي المتواصل والإنجازات المتراكمة التي رسخت انتقالها المتدرج نحو مستويات أعلى من الجاهزية والاستعداد، وتحديث أطرها التشغيلية والارتقاء بكفاءتها المؤسسية، بما ينسجم مع أحكام قانون المؤسسة ويواكب أفضل الممارسات والمعايير الدولية. وفي هذا السياق، أقر مجلس إدارة المؤسسة دليل إجراءات تعويض المودعين، بما يكفل تنفيذ عملية التعويض بكفاءة وفاعلية ضمن الإطار الزمني المحدد قانوناً، كما بدأت المؤسسة في إعداد تعميم شاشة بيانات العميل (SCV)، دعماً لدقة بيانات المودعين وجودتها. وأقر المجلس كذلك الخطة الاستراتيجية للمؤسسة للأعوام ٢٠٢٦-٢٠٢٨، لتغدو إطاراً حاكماً للمرحلة المقبلة، ومرجعاً موجهاً لأولويات العمل المؤسسي ومساراته.

رؤيتنا:

أن تكون المؤسسة أنموذجاً يحتذى به في مجال ضمان الودائع على المستوى الإقليمي والدولي.

رسالتنا:

حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم لديها، تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة.

قيمنا الجوهرية:

النزاهة والشفافية:

الالتزام بمعايير الحوكمة الرشيدة والتقيد بالمعايير المهنية وقواعد الإفصاح عن المعلومات بما ينسجم مع التشريعات ذات العلاقة، وبما يضمن تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

المسؤولية:

الالتزام بأداء المهام والواجبات بكفاءة وفاعلية وتحمل أي آثار قد تنتج عن الأفعال والقرارات.

التميز:

تطبيق المعايير والممارسات الدولية والتطورات التكنولوجية وأفضل المهارات والمعارف والخبرات المتاحة.

التدريب والتعلم المستمر:

تنمية وتطوير القدرات والمعارف المهنية والعلمية للموظفين من خلال توفير التدريب المستمر واللازم بما يساهم في دعم الكفاءات والمهارات لتنفيذ المهام والصلاحيات.

روح الفريق الواحد:

تعزيز ثقافة العمل الجماعي والتواصل مع الشركاء بما يضمن تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وتميز.

الأهداف الوطنية والاستراتيجية:

الأهداف الوطنية	الأهداف الاستراتيجية
١. المساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي.	١. رفع الجاهزية والاستجابة الفعالة للمؤسسة والصندوق لمعالجة أوضاع البنوك التي تتعرض لمشاكل جوهرية في مركزها المالي للحد من انتشار الأزمات المصرفية.
٢. المساهمة في تعزيز التنمية المستدامة.	٢. تعزيز الوعي لدى الجمهور وتطوير مبادرات مستدامة ذات تأثير إيجابي على المجتمع.
٣. المساهمة في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.	٣. بناء القدرات وتحقيق التميز في الأداء المؤسسي.
	٤. تعزيز ركائز النزاهة والحاكمة الرشيدة.

الحوكمة

أنشئت مؤسسة ضمان الودائع عام ٢٠٠٠ لتكون إحدى الركائز المؤسسية الداعمة للجهاز المصرفي، حيث تضطلع بدور محوري في حماية المودعين وتعزيز الثقة بالنظام المصرفي. ومنذ تأسيسها، أولت المؤسسة «الحوكمة المؤسسية» أهمية استراتيجية، وعملت على تطوير إطار متكامل يعزز كفاءة الأداء المؤسسي ويستند إلى منظومة متكاملة من الأطر التشريعية والتنظيمية التي تضمن وضوح الأدوار والمسؤوليات، وترسخ مبادئ الشفافية والمساءلة والاستقلالية في اتخاذ القرار، بما يسهم في تعزيز الثقة بمنظومة العمل المصرفي

ويتولى مجلس الإدارة شؤون المؤسسة والإشراف عليها، حيث يضع السياسات العامة ويقر الخطط الاستراتيجية والموازنات السنوية، ويشرف على حسن تنفيذها، كما يمارس صلاحياته بما ينسجم مع أحكام القانون كما أعطى قانون المؤسسة المدير العام المهام والصلاحيات اللازمة لإدارة شؤون المؤسسة بما فيها تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة والقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة والإشراف على الجهاز الإداري للمؤسسة، وتتولى الإدارة التنفيذية إدارة العمليات اليومية وتنفيذ السياسات والقرارات الصادرة عن المجلس، مدعومة بهيكل تنظيمي يضمن تكامل الأدوار بين الوحدات المختلفة، إلى جانب منظومة رقابية متكاملة تشمل إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي وتتوافق الحوكمة في المؤسسة مع المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الفعالة الصادرة عن الهيئة الدولية لضمان الودائع (IADI)، «والتي تؤكد على ضرورة تمتع ضامن الودائع بالاستقلال المالي والإداري وممارسة أعماله بشفافية ومسؤولية وبمعزل عن أي تدخل خارجي».

كما عملت المؤسسة على تطوير إطار الحوكمة ليشمل -إلى جانب الحوكمة في الأوقات الاعتيادية- حوكمة إدارة الأزمات المصرفية، باعتبارها عنصراً أساسياً في تعزيز قدرة المؤسسة على الاستجابة للظروف الاستثنائية والتي تبرز الأدوار والمسؤوليات، ومصفوفة الصلاحيات ومسار اتخاذ القرارات خلال ثلاث مراحل: ما قبل الأزمة (الجاهزية)، وأثناء وبعد الأزمة، وبما يساهم في بناء منظومة متكاملة من الإجراءات والخطط الوقائية التي تهدف إلى الاستعداد المسبق والاكتشاف المبكر للمخاطر والاستجابة السريعة والمنظمة عند وقوع الأزمة. ويعزز هذا الإطار التكامل المؤسسي من خلال التنسيق المستمر مع شبكة الحماية المصرفية حيث يتم تبادل المعلومات والتنسيق في إدارة الأزمات من خلال الأطر المعتمدة، بما يضمن اتخاذ قرارات متسقة تسهم في الحفاظ على الاستقرار المالي

وتولي المؤسسة أهمية خاصة للتواصل المؤسسي كأحد مكونات الحوكمة، حيث يتم اعتماد قنوات اتصال واضحة وفعالة تضمن تدفق المعلومات داخلياً وخارجياً، وتعزيز الشفافية، وبناء الثقة مع أصحاب المصالح، بما في ذلك الجهاز المصرفي وجمهور المودعين

وبذلك، يشكل إطار الحوكمة المؤسسية في المؤسسة منظومة متكاملة تجمع بين الكفاءة التشغيلية في الظروف الاعتيادية والجاهزية العالية للتعامل مع الأزمات، بما يعزز من قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية والحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة

أعضاء مجلس الإدارة

معالي الدكتور عادل أحمد الشركس

رئيس مجلس الإدارة - محافظ البنك المركزي الأردني

عطوفة السيد زياد أسعد غنما

نائب رئيس مجلس الإدارة - نائب محافظ البنك المركزي الأردني

عطوفة الدكتور وائل علي العرموطي

عضو مجلس إدارة مؤسسة ضمان الودائع - مراقب عام الشركات - وزارة الصناعة والتجارة والتموين

عطوفة السيد سالم القضاة

عضو مجلس إدارة مؤسسة ضمان الودائع - أمين عام وزارة المالية

عطوفة الدكتور وليد مصطفى القصراري

عضو مجلس إدارة مؤسسة ضمان الودائع - مدير عام مؤسسة ضمان الودائع

عطوفة الدكتور جلال محمد الدبعي

عضو مجلس إدارة مؤسسة ضمان الودائع - خبير في إدارة الشؤون المالية العامة

سعادة الدكتور عدلي شحادة قندح

عضو مجلس إدارة مؤسسة ضمان الودائع - مستشار اقتصادي ومالي ومصرفي

الإفصاح والشفافية

«تُعَدّ الإفصاح والشفافية من المبادئ الأساسية في إطار الحوكمة المؤسسية، حيث تحرص المؤسسة على تمكين أصحاب المصلحة من الوصول الى معلومات دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب حول أنشطتها ونتائج أعمالها

وتلتزم المؤسسة بمتطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير المعتمدة وتعليمات الجهات الرقابية ذات العلاقة، بما يعزز من مستوى المصداقية والمساءلة. كما تحرص إدارة المؤسسة على عرض البيانات المالية بعدالة ووضوح من خلال التقارير الدورية والموقع الإلكتروني للمؤسسة، وبما يضمن توفير معلومات جوهرية تدعم اتخاذ القرار وتعزز ثقة الأطراف ذات العلاقة ويستعرض التقرير السنوي الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وأطر إدارة المخاطر، وتشكيل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وأعضائها، بالإضافة إلى أبرز مؤشرات الأداء المؤسسي. كما ترفع الإدارة التنفيذية تقارير دورية الى مجلس الإدارة متضمنة تحليلاً للنتائج وتوصيات تهدف الى تحسين الأداء وتعزيز فعالية المبادرات المؤسسية»

حق الحصول على المعلومات

ضمن متطلبات «مأسسة إجراءات حق الحصول على المعلومة» وبهدف انفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومة رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧، يتم العمل بما ورد في بروتوكولات «مأسسة إجراءات انفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومة» وسياسة «تصنيف وإدارة البيانات الحكومية» المقررة من قبل مجلس الوزراء الموقر وبما يتماشى وطبيعة عمل المؤسسة، حيث يتم مراجعة نماذج تصنيف بيانات المؤسسة المعتمدة باستمرار ورفع التعديلات على منصة «تصنيف البيانات الحكومية»، كما ويتم أيضاً نشر مجموعة البيانات الحكومية المفتوحة الخاصة بالمؤسسة باستمرار على منصة «البيانات الحكومية المفتوحة»

نبذة عامة عن نظام ضمان الودائع في الأردن

أنشئت مؤسسة ضمان الودائع بموجب قانونها رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته، كمؤسسة عامة مستقلة ماليًا وإداريًا، تهدف إلى حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم لديها وفقًا لأحكام القانون، وذلك تشجيعًا للادخار وتعزيزًا للثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة. وفي إطار التطور التشريعي والمؤسسي، شهد عام ٢٠١٩م تعديلًا جوهريًا على القانون بتوسيع مظلة الضمان لتشمل ودائع العملاء لدى البنوك الإسلامية، وذلك من خلال إنشاء صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية في المؤسسة، الأمر الذي ساهم بترسيخ دورها كأحد أركان شبكة الأمان المالي في المملكة.

السمات الرئيسية للمؤسسة

العضوية:

العضوية إلزامية لجميع البنوك التجارية الأردنية وفروع البنوك التجارية الأجنبية العاملة في المملكة، باستثناء فروع البنوك التجارية الأردنية العاملة خارج المملكة.

سقف الضمان:

تعويض فوري حده الأعلى (٥٠,٠٠٠) خمسون ألف دينار أردني لكل مودع لكل بنك.

الودائع المضمونة:

تضمن المؤسسة كافة الودائع بالدينار الأردني العائدة للمؤسسات والأفراد المقيمين وغير المقيمين لدى البنوك عدا ما يلي:

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.

مصادر التمويل:

١. رسوم الاشتراك.
٢. عوائد استثمارات أموال المؤسسة.
٣. أي قروض تحصل عليها المؤسسة بمقتضى أحكام هذا القانون.
٤. أي منح مالية تقدم للمؤسسة بموافقة من مجلس إدارة البنك المركزي، كما يجب الحصول على موافقة من مجلس الوزراء إذا كانت هذه المنح مقدمة من جهات غير أردنية.
٥. أي مبالغ مالية مستردة للمؤسسة من عمليات التصفية أو نتيجة اتخاذ أي إجراء من إجراءات معالجة البنوك التي تواجه مشاكل ذات أثر جوهري في مراكزها المالية والمنصوص عليها في المادة (٣٨ مكرر) من قانون المؤسسة.

نبذة عامة عن نظام ضمان الودائع في الأردن

المهام والصلاحيات:

- ضمان الودائع:

تعتبر المؤسسة مسؤولة قانوناً عن حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم لديها ودفع مبالغ الضمان للمودعين في حال صدر قرار من البنك المركزي بتصفية أي بنك

- التصفية:

تعتبر المؤسسة بموجب قانونها رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته المصفي لأي بنك يتقرر تصفيته، وتعتبر الممثل القانوني الوحيد له، حيث تتمتع المؤسسة بموجب قانونها بصلاحيات واسعة ومرنة تمكنها من إتمام إجراءات التصفية بأسلوب منهجي قانوني واضح خلال مدة سنتين من تاريخ صدور قرار التصفية.

- معالجة البنوك التي تتعرض لمشاكل في مراكزها المالية:

يجوز للمؤسسة وبموافقة البنك المركزي في حال تعرض بنك لمشاكل ذات أثر جوهري في مركزه المالي اتخاذ اجراء أو أكثر من الإجراءات الآتية:

١. تحمّل الكلفة المالية لإدماج البنك في بنك آخر أو إحالة جميع أو بعض موجوداته وحقوقه ومطلوباته والتزاماته إلى شخص ثالث.
٢. الاكتتاب في أي أسهم جديدة يتم طرحها لزيادة رأسمال البنك.
٣. طلب ترخيص بنك تجسيري لتحال إليه جميع أو بعض موجودات البنك وحقوقه ومطلوباته والتزاماته.

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

أنشئ صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية في المؤسسة بموجب القانون المعدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع في عام ٢٠١٩م كصندوق يتمتع بشخصية اعتبارية تتولى المؤسسة إدارته، حيث يهدف الصندوق إلى تأمين الحماية للمودعين لدى البنوك الإسلامية بضمان ودائعهم وذلك وفقاً لأحكام القانون، تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بهذه البنوك، وتحقيق العدالة بين المودعين لدى الجهاز المصرفي وحماية التنافسية بين البنوك، وتكون العلاقة بين المؤسسة والصندوق على أساس الوكالة بالأجر

تطبق على الصندوق أحكام قانون المؤسسة وبالقدر الذي لا تتعارض والأحكام الخاصة به في نفس قانون المؤسسة، ويقوم هذا الصندوق على مبدأ التكافل والتعاون، وما يدفع له من البنوك الإسلامية وأصحاب الودائع والمؤسسة يكون على سبيل التبرع. كما ويعين للصندوق مستشار شرعي بقرار من مجلس إدارة المؤسسة بناء على تنسيب مجلس الإفتاء وبحيث يكون من ذوي الخبرة العملية والاختصاص في فقه المعاملات

السمات الرئيسية للصندوق

العضوية:

العضوية إلزامية لجميع البنوك الإسلامية الأردنية وفروع البنوك الإسلامية الأجنبية العاملة داخل المملكة.

سقف الضمان:

تعويض فوري حده الأعلى (٥٠,٠٠٠) خمسون ألف دينار أردني لكل مودع لكل بنك إسلامي.

الودائع المضمونة:

يضمن الصندوق كافة حسابات الائتمان وحسابات الاستثمار المشترك بالدينار الأردني لدى البنوك الأعضاء في الصندوق العائدة للمؤسسات والأفراد المقيمين وغير المقيمين عدا ما يلي:

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.
- حسابات الاستثمار المخصص.

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

مصادر التمويل

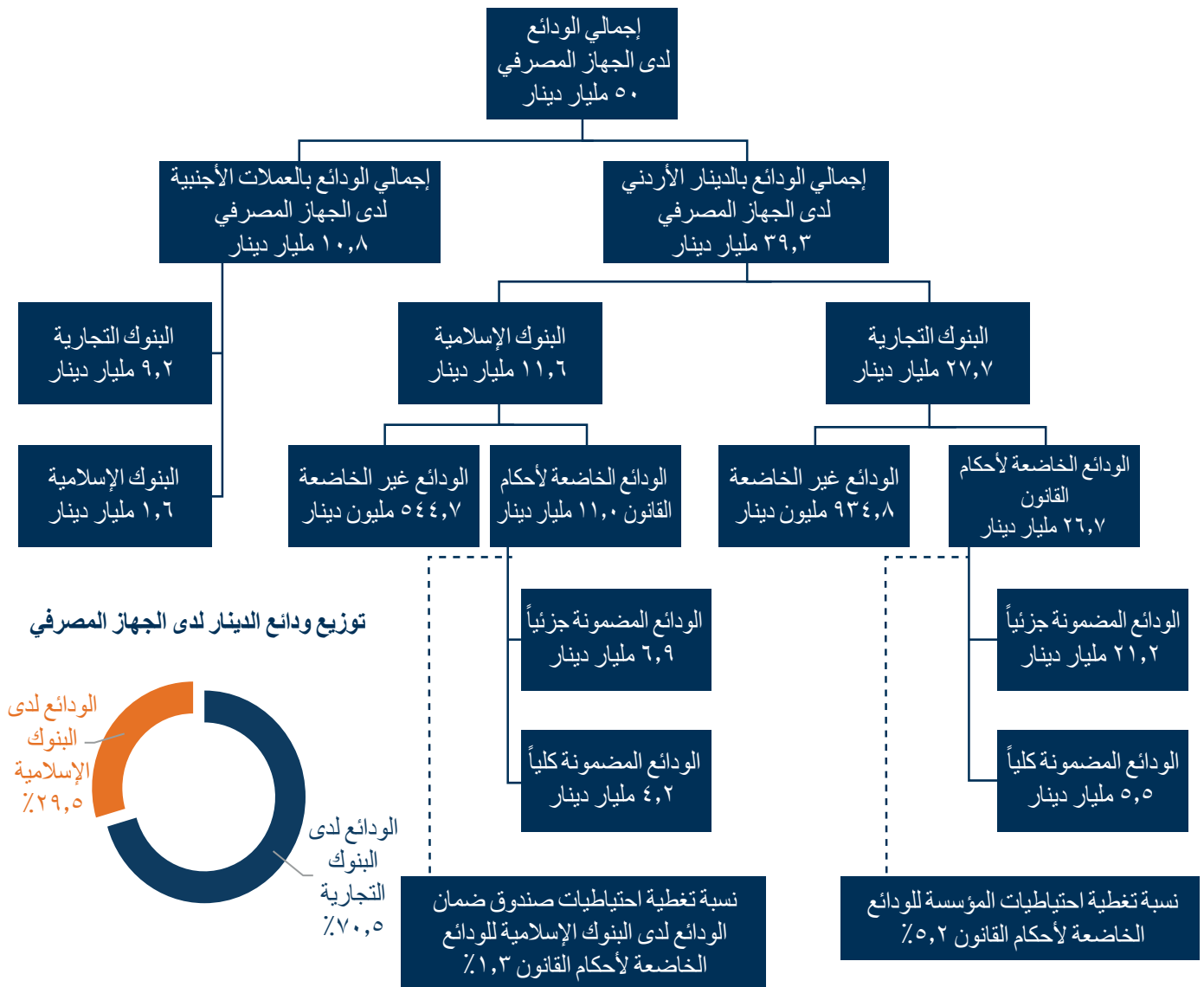
- ١- رسوم الاشتراك التي يتم تحصيلها من البنوك الإسلامية
- ٢- عوائد استثمار أموال الصندوق
- ٣- أي قروض حسنة يحصل عليها الصندوق
- ٤- أي منح مالية تقدم للصندوق بموافقة من مجلس إدارة البنك المركزي وموافقة من مجلس الوزراء إذا كانت المنح مقدمة من جهات غير أردنية.

إدارة احتياطي الصندوق

تستثمر أموال الصندوق في الأوراق المالية الحكومية المتفقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وذلك استناداً لأحكام المادة (٣٥ مكرر) من قانون المؤسسة

تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

شهد الجهاز المصرفي الأردني خلال عام ٢٠٢٥ م استمراراً في أدائه الإيجابي، حيث سجل إجمالي الودائع بالدينار الأردني والعملات الأجنبية نمواً ملحوظاً، ليصل إلى حوالي ٥٠ مليار دينار مقارنة مع ٤٦,٧ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٢٤ م، بزيادة قدرها ٣,٣ مليار دينار وبنسبة نمو بلغت ٧,١٪. ويعكس هذا الارتفاع في إجمالي الودائع استمرار ثقة المودعين بالجهاز المصرفي الأردني. ويتضمن الشكل أدناه بيانات الودائع لدى الجهاز المصرفي كما هي في نهاية العام ٢٠٢٥، حيث يوضح توزيع هذه الودائع على كل من البنوك التجارية والإسلامية والجزء الخاضع للضمان من هذه الودائع، والجزء المضمون بالكامل منها، إضافةً إلى نسب تغطية الاحتياطيات:



تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

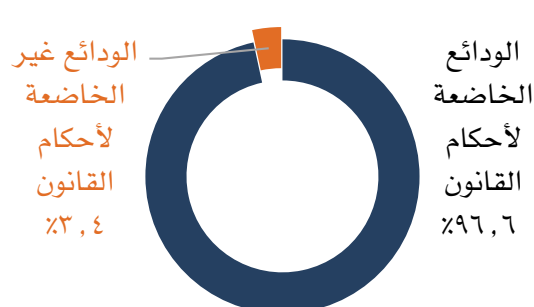
الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك التجارية

النمو	٢٠٢٤	٢٠٢٥	البند
%٤,٤	٢٦,٥	٢٧,٧	اجمالي الودائع (مليار دينار)
%٤,٦	٢٥,٦	٢٦,٧	الودائع الخاضعة لأحكام القانون (مليار دينار)
%١,٢	٥,٥	٥,٥	الودائع المضمونة بالكامل (مليار دينار)
%٨,٦	٢,٦	٢,٩	عدد المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل (مليون)
%٥,٥	٢٠,١	٢١,٢	الودائع المضمونة جزئياً (مليار دينار)
%٤,٣	٦٥,٧	٦٨,٥	عدد المودعين المضمونة ودائعهم جزئياً (بالآلاف)
%٢,٤	٨,٨	٩,٠	بوليصة الضمان (مليار دينار) ^١

بوليصة الضمان إلى الودائع الخاضعة لأحكام القانون



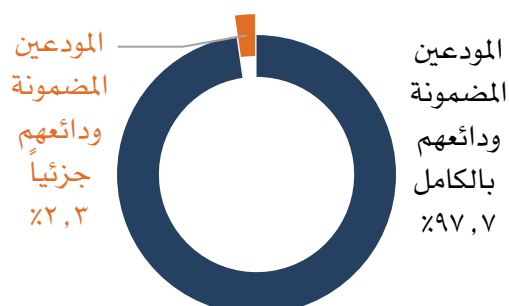
الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك التجارية



توزيع الودائع بالدينار الأردني على القطاعات المختلفة



المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل إلى المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون

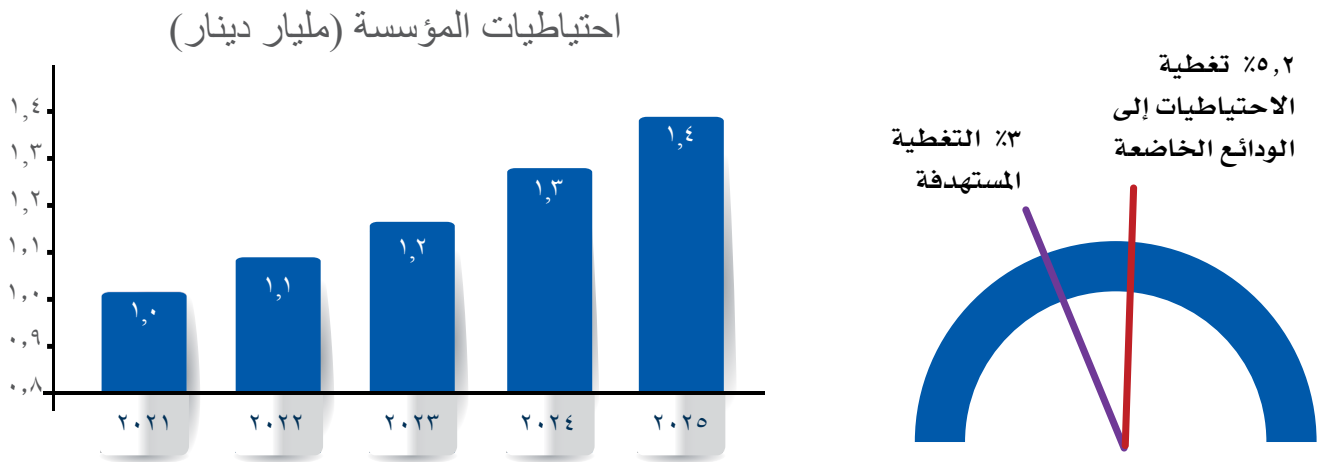


(١) بوليصة الضمان (الودائع الخاضعة للتعويض الفوري): مجموع المبالغ التي تدفع إلى المودعين المضمونين بحد أعلى (٥٠,٠٠٠) دينار أردني لكل مودع كتعويض فوري في حال تصفية البنك

تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

احتياطات المؤسسة ونسب التغطية

واصلت المؤسسة خلال عام ٢٠٢٥م العمل على بناء وتعزيز احتياطاتها، ليسجل مستوى احتياطات المؤسسة ١,٤ مليار دينار، مغطياً إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون بما نسبته ٥,٢٪، وبوليصة الضمان بما نسبته ١٥,٤٪. ويوضح الرسم التالي تطور احتياطات المؤسسة للسنوات الخمس الأخيرة.

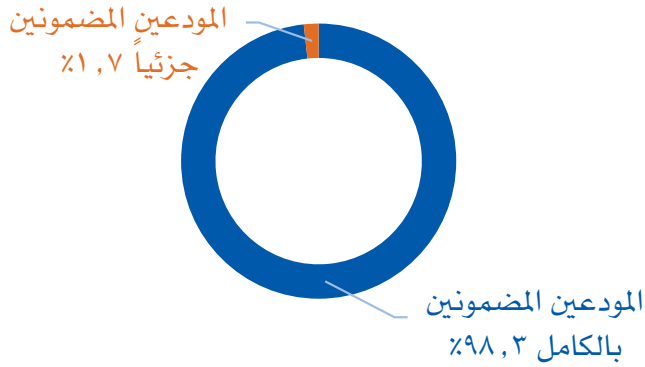


صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

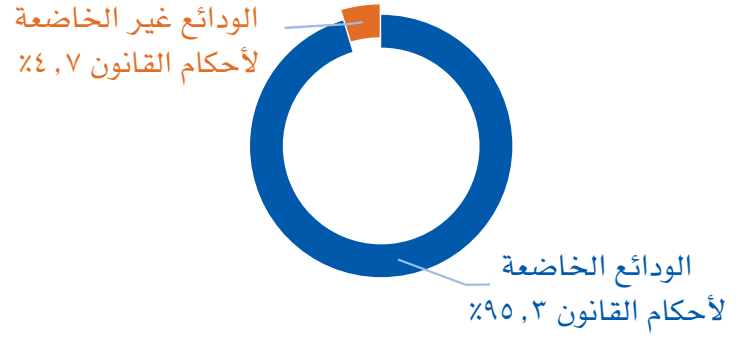
البند	٢٠٢٥	٢٠٢٤	النمو
اجمالي الودائع (مليار دينار)	١١,٦	١٠,٢	٪١٣,٥
الودائع الخاضعة لأحكام القانون (مليار دينار)	١١,٠	٩,٨	٪١٢,١
الودائع المضمونة بالكامل (مليار دينار)	٤,٢	٤,٠	٪٥,١
عدد المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل (مليون)	١,٨	١,٧	٪٨,٨
الودائع المضمونة جزئياً (مليار دينار)	٦,٩	٥,٩	٪١٦,٩
عدد المودعين المضمونة ودائعهم جزئياً (بالآلاف)	٣٢,٥	٣٠,١	٪٨,٠
بوليصة الضمان (مليار دينار)	٥,٨	٥,٥	٪٥,٩

تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

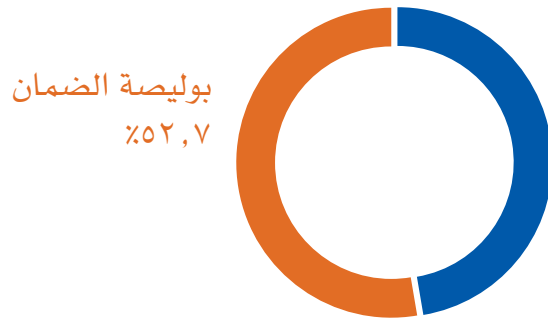
المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل إلى المودعين
الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون



الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك الإسلامية



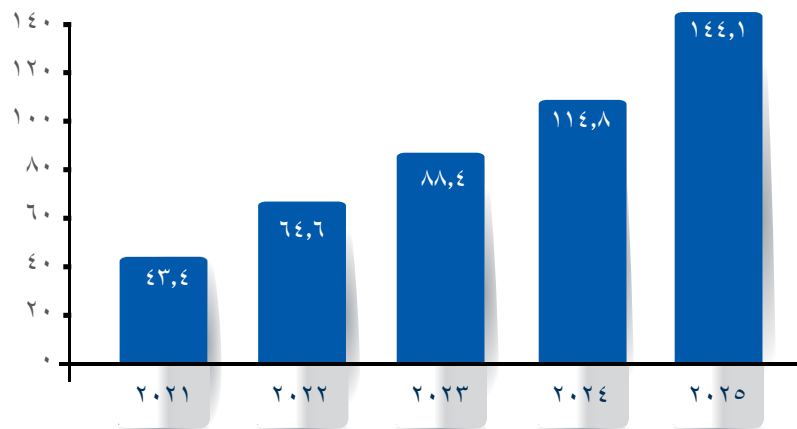
بوليصة الضمان إلى الودائع الخاضعة لأحكام القانون



احتياطيات الصندوق ونسب التغطية

بلغت احتياطيات صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية ١٤٤,١ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٥م، مغطياً إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون بما نسبته ١,٣١ %، وبوليصة الضمان بما نسبته ٢,٤٨ %.

احتياطيات الصندوق (مليون دينار)



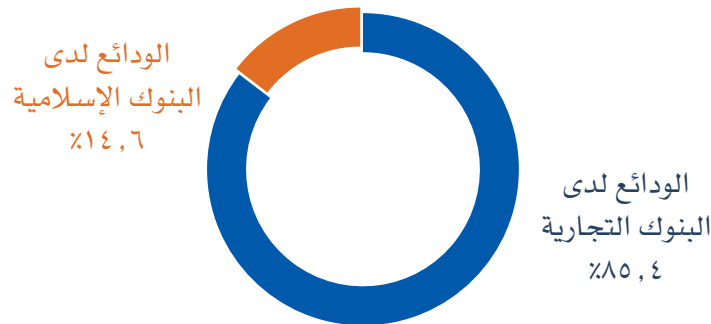
تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

ودائع العملاء بالعملة الأجنبية^٢

بلغت الودائع بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي ما يعادل ١٠,٨ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٢٥م مقارنة بحوالي ١٠,٠ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٢٤م، وبارتفاع بلغت نسبته ٧,٧٪.

النمو	٢٠٢٤	٢٠٢٥	البند
٧,٩٪	٨,٥	٩,٢	الودائع لدى البنوك التجارية (مليار دينار)
٦,٥٪	٢٣٥,٦	٢٥٠,٩	عدد المودعين لدى البنوك التجارية (بالالف)
٦,٤٪	١,٥	١,٦	الودائع لدى البنوك الإسلامية (مليار دينار)
٠,٥-٪	٤٥,٦	٤٥,٤	عدد المودعين لدى البنوك الإسلامية (بالالف)

الودائع بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي



توزيع الودائع بالعملة الأجنبية على القطاعات المختلفة



(٢) يذكر أن الودائع بالعملة الأجنبية غير مضمونة حالياً، ويجوز إخضاع هذه الودائع للضمان وفق المادة (٣٢/أ) من قانون المؤسسة، بقرار من البنك المركزي.

البنوك العاملة في المملكة كما هي في نهاية العام ٢٠٢٥م

البنوك الأعضاء في صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية الأردنية

- البنك الإسلامي الأردني
- البنك العربي الإسلامي الدولي
- بنك صفوة الإسلامي

البنوك الأعضاء في مؤسسة ضمان الودائع

البنوك الأردنية

- البنك العربي
- بنك الإسكان للتجارة والتمويل
- البنك الأردني الكويتي
- البنك الأهلي الأردني
- بنك الأردن
- بنك القاهرة عمان
- بنك الاتحاد
- بنك المال الأردني
- البنك التجاري الأردني
- بنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية - الأردن)
- البنك الاستثماري
- بنك الاستثمار العربي الأردني

فروع البنوك الإسلامية الأجنبية العاملة في المملكة

- مصرف الراجحي - فروع الأردن

فروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة

- بنك لبنان والمهجر - الأردن
- البنك العقاري المصري العربي
- سيتي بنك ن. أ - الأردن
- مصرف الراجحي - الأردن

سياسات إدارة أمن المعلومات والأمن السيبراني

تدرك المؤسسة أن إدارة أمن المعلومات والأمن السيبراني أصبح جزءاً أساسياً وهاماً من الإدارة الحكيمة والتي تساهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف المؤسسية، فأصبح لزاماً على المؤسسة وضع نظام لإدارة أمن المعلومات والذي يتضمن الأمن السيبراني كجزء لا يتجزأ منه، بحيث يشتمل على مجموعة من السياسات، والمعايير والإجراءات، والعمليات وفقاً لأفضل الممارسات

تُقدم هذه السياسات مبادئ شاملة وأساسية على مستوى المؤسسة للمتطلبات الأمنية والتقنية والإجرائية العملية لحماية سرية وتكاملية وتوافرية معلومات المؤسسة، كما تؤكد هذه السياسات أيضاً الالتزام والدعم الإداري لأمن المعلومات والأمن السيبراني

تنطبق هذه السياسات على:

١. جميع أصول المعلومات في المؤسسة، وكافة العمليات ومهام المؤسسة المرتبطة بأصول معلوماته، والبنى التحتية/التجهيزات المستخدمة لإنشائها و/أو معالجتها و/أو تخزينها و/أو نقلها و/أو إتلافها سواء التي تدار من قبل المؤسسة و/أو من قبل طرف خارجي بالنيابة عنه

٢. جميع مستخدمي أصول المعلومات من العاملين في المؤسسة وتشمل فيما تشمله الموظفين و/أو المستخدمين في المؤسسة و/أو المتعاقد معهم بشكل دائم أو مؤقت للقيام بأعمال لصالح المؤسسة، ويجب عليهم جميعاً الالتزام بها عند استخدام أو التعامل مع أصول المعلومات الخاصة بالمؤسسة

وتشمل هذه السياسات ما يلي:

- سياسة تنظيم أمن المعلومات
- سياسة إدارة أصول المعلومات
- سياسة النسخ الاحتياطي والاسترجاع
- سياسة أمن الأجهزة المحمولة
- سياسة إدارة نقاط الضعف/الثغرات الأمنية
- سياسة تطوير وصيانة الأنظمة
- سياسة أمن الموارد البشرية
- سياسة الأمن المادي والبيئة المحيطة
- سياسة إدارة استمرارية العمل
- سياسة أمن المعلومات
- سياسة أمن العمليات
- سياسة العمل عن بعد
- سياسة الحماية من البرامج الخبيثة
- سياسة التعاقد الخارجي/ التعاقد مع الجهات الخارجية
- سياسة التحكم بالوصول/الدخول
- سياسة أمن الاتصالات
- سياسة إدارة حوادث أمن المعلومات والأمن السيبراني
- سياسة التوافق مع القوانين والتشريعات الأردنية والدولية

تهدف هذه السياسات إلى التأكد من امتثال المؤسسة مع القوانين والتشريعات الأردنية والدولية وعدم تجاوز أعمال المؤسسة لها وخصوصاً القضايا المتعلقة بتقنية وأمن المعلومات والأمن السيبراني:

١- التوافق مع التشريعات والقوانين الأردنية والدولية.

٢- حقوق الملكية الفكرية.

٣- حماية وسرية البيانات الشخصية.

٤- اعتبارات تدقيق أنظمة المعلومات.

٥- الامتثال لسياسات ومتطلبات أمن المعلومات.

وقد تم تعزيز المنظومة التكنولوجية في المؤسسة ورفع جاهزيتها للاستجابة للكوارث عبر تطوير البنية التحتية التقنية، وأتمتة الأنظمة الداخلية، وتعزيز منظومة أمن المعلومات، واستكمال تدشين نظام النسخ الاحتياطي والاسترجاع، والبدء بالربط مع وحدة الاستجابة للحوادث السيبرانية للقطاع المالي والمصرفي في البنك المركزي الأردني (Jo-FinCERT)

التوعية الإعلامية والتواصل الإقليمي والدولي

واصلت مؤسسة ضمان الودائع خلال عام ٢٠٢٥ تنفيذ استراتيجيتها المؤسسية الرامية إلى تعزيز كفاءتها التشغيلية وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، بما يدعم دورها في حماية أموال المودعين وتعزيز الاستقرار المالي في المملكة. وبالاستناد إلى المبادئ الأساسية الصادرة عن الهيئة الدولية لضمان الودائع (IADI) والتي توصي بأنظمة ضمان ودائع فعّالة، تم اعتماد برنامج وسياسة التواصل المؤسسي كإطار شامل ينظم عمليات الاتصال الداخلي والخارجي، ويعزز توحيد الرسائل الإعلامية ويرسخ آليات التعامل مع وسائل الإعلام والجهات ذات العلاقة، بما يرفع مستوى الشفافية ويعزز الثقة بدور المؤسسة

وكشفت المؤسسة جهودها في مجال التوعية الإعلامية لرفع مستوى الوعي بنظام ضمان الودائع في المملكة، حيث تم إعداد وتحديث مواد تعريفية متخصصة تتناول مهام المؤسسة وأهدافها وآلية عملها، ونُشرت ووزعت على مختلف فئات المجتمع والجهات ذات العلاقة، بما يساهم في تعزيز الثقافة المالية وترسيخ الثقة بالقطاع المصرفي. كما قامت المؤسسة بإعداد مواد دعائية وتثقيفية متخصصة شملت كتيبات ونشرات ومطويات وفيديوهات تعريفية، وتم توزيعها خلال الفعاليات والحملات الإعلامية لضمان وصول الرسائل التوعوية إلى أوسع شريحة ممكنة، بالإضافة إلى دعم هذه المواد للحملات الإعلامية على الموقع الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي، بما يوفر محتوى موحد وفعال يرفع مستوى وعي الجمهور

وتواصلت المؤسسة العمل بشكل مستمر على تحديث الموقع الإلكتروني ونشر الأخبار والفعاليات وآخر المستجدات المتعلقة بنظام ضمان الودائع، إلى جانب إدارة وتحديث صفحة المؤسسة ضمن بوابة الحكومة الإلكترونية بشكل دوري. كما تُدار وتُفعل صفحات التواصل الاجتماعي للرد على جميع الاستفسارات، خاصة الصفحة الرسمية على منصة الفيسبوك، مع ربطها بالموقع الإلكتروني والتنسيق المستمر مع الدوائر والوحدات المعنية لضمان سرعة الاستجابة واتخاذ الإجراءات اللازمة. وفي السياق ذاته، تُدار الرسائل الواردة عبر البريد الإلكتروني الرسمي للمؤسسة (dicjor@dic.gov.jo) بالتنسيق مع الوحدات المختصة، بما يضمن تحويل كل رسالة للجهة المعنية وفق اختصاصها واتخاذ الإجراءات المناسبة

وعملت المؤسسة على دعم الجهود الوطنية لتعزيز الثقافة المالية من خلال المشاركة في الفعاليات التي نظمتها البنك المركزي الأردني بمدينة العقبة خلال شهر تشرين الأول ٢٠٢٥ تحت عنوان "التثقيف المالي"، لتعزيز مفاهيم الشمول المالي والمعرفة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع. كما شاركت في رعاية اليوم العلمي الذي نظّمته عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة اليرموك بعنوان "آفاق جديدة في البحث العلمي والدراسات العليا: الابتكار والتحديات"، وتم توقيع مذكرة تفاهم مع الجامعة الأردنية - فرع العقبة لتطوير أطر التعاون في مجالات البحث والتدريب وتبادل الخبرات، بما يعزز بناء القدرات المؤسسية

وانطلاقاً من مسؤوليتها المجتمعية، ساهمت المؤسسة في حملة التوعية التي أطلقتها مؤسسة الحسين للسرطان، تأكيداً على التزامها بدعم المبادرات الوطنية ذات الأثر الإنساني والمجتمعي. وواصلت المؤسسة حضورها الفاعل على المستوى الإقليمي والدولي من

خلال المشاركة في فعاليات ومؤتمرات دولية، منها اجتماع معهد الاستقرار المالي والهيئة الدولية لضمان الودائع (IADI) في بنك التسويات الدولية (BIS)، والمؤتمر السنوي الرابع والعشرون والاجتماع السنوي العام في البرتغال، إضافة إلى برنامج التدريب العالمي لمؤسسة ضمان الودائع الكورية (KDIC)، ومؤتمر اللجنة الإقليمية الأوروبية المنبثقة عن الهيئة الدولية لضمان الودائع.

وقد شكّل عام ٢٠٢٥ محطة مهمة في مسيرة المؤسسة بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاماً على تأسيسها، حيث تم الاحتفاء بهذه المناسبة بحضور رئيس مجلس الإدارة، معالي محافظ البنك المركزي الأردني ونوابه، تأكيداً على استمرار المؤسسة في تطوير أدائها المؤسسي وتعزيز دورها في دعم متانة واستقرار الجهاز المصرفي في المملكة

**القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥م**

تقرير مدقق الحسابات المستقل
الى مجلس إدارة مؤسسة ضمان الودائع
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية لمؤسسة ضمان الودائع ("المؤسسة") والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وقائمة الإيرادات والمصروفات وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية- المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المؤسسة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي .

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية – المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المؤسسة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمؤسسة .

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكن ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهريّة، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمن الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة .

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.

- التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة المؤسسة على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المؤسسة في أعمالها كمنشأة مستمرة

- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل .

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيت وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

إرنست ويونغ/ الأردن

أسامة فايز شخاترة

ترخيص رقم ١٠٧٩

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

١ نيسان ٢٠٢٦

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في
٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات	
دينار أردني	دينار أردني		
			الموجودات
			الموجودات المتداولة-
٤٦,٢٢٣,٩٢٢	٣٢,٧٦١,١٦٧		حساب جاري لدى البنك المركزي الأردني
١٩,٩٤٥,٧٩٨	٢٦,٧١٦,٨٩٩		فوائد موجودات مالية بالتكلفة المطفأة مستحقة وغير مقبوضة
٨,٢٥٥	٣٣,٥٧٦		أرصدة مدينة أخرى
٤٦,٩٧٦	٥٣,٣١٤	٦	تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين - قصيرة الأجل
١٨٨,٣٠٠,٨٢٨	٣٣٠,١٤٣,١٣٣	٧	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - قصيرة الأجل
٢٥٤,٥٢٥,٧٧٩	٣٨٩,٧٠٨,٠٨٩		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة-
٦٦٩,٦٠٨	٧٩٣,٥٢٠	٦	تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين - طويل الأجل
١,٠١٥,٩٩٩,٢٩٠	٩٩٠,٤٩٥,٣٨٤	٧	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - طويل الأجل
٣,٤٩٧,٤٦١	٣,٣٤١,٢٩٠	٨	ممتلكات ومعدات
١,٠٢٠,١٦٦,٣٥٩	٩٩٤,٦٣٠,١٩٤		مجموع الموجودات غير المتداولة
١,٢٧٤,٦٩٢,١٣٨	١,٣٨٤,٣٣٨,٢٨٣		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات -
٤٩,٤٧٣	٣٤,٩٨٣		أرصدة دائنة أخرى
٤٩,٤٧٣	٣٤,٩٨٣		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية -
٣,١٥٠,٠٠٠	٣,١٥٠,٠٠٠	٩	رأس المال
١,٢٧١,٤٩٢,٦٦٥	١,٣٨١,١٥٣,٣٠٠	١٠	الإحتياطيات
١,٢٧٤,٦٤٢,٦٦٥	١,٣٨٤,٣٠٣,٣٠٠		مجموع حقوق الملكية
١,٢٧٤,٦٩٢,١٣٨	١,٣٨٤,٣٣٨,٢٨٣		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ١٧ جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م

قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات	
دينار أردني	دينار أردني		
			الإيرادات
٢٤,٨٠٣,٦٦٦	٣٢,٣٠١,٢٧٤	١١	رسوم إشترك
٦٩,٧٩٢,٢٢٧	٧٩,٣٨٨,١٨٦		فوائد موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
١٧,٩٦٦	١٨,٤٧٦		عوائد تمويل وفوائد الإسكان الممنوحة
-	(٤٠٨)		(خسائر) بيع الأصول الثابتة
٧,٧٩٨	٥,٦٩١		إيرادات أخرى
٩٤,٦٢١,٦٥٧	١١١,٧١٣,٢١٩		مجموع الإيرادات
(٢,٠٥٦,٠٠٣)	(٢,٠٥٢,٥٨٤)	١٢	مصاريف إدارية
٩٢,٥٦٥,٦٥٤	١٠٩,٦٦٠,٦٣٥		فائض الإيرادات عن النفقات

قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

الإجمالي	الإحتياطيات	رأس المال	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	
			٢٠٢٥ -
١,٢٧٤,٦٤٢,٦٦٥	١,٢٧١,٤٩٢,٦٦٥	٣,١٥٠,٠٠٠	الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٥
١٠٩,٦٦٠,٦٣٥	١٠٩,٦٦٠,٦٣٥	-	فائض الإيرادات عن النفقات للسنة
١,٣٨٤,٣٠٣,٣٠٠	١,٣٨١,١٥٣,٣٠٠	٣,١٥٠,٠٠٠	الرصيد كما ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥
			٢٠٢٤ -
١,١٨٢,٠٧٧,٠١١	١,١٧٨,٩٢٧,٠١١	٣,١٥٠,٠٠٠	الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٤
٩٢,٥٦٥,٦٥٤	٩٢,٥٦٥,٦٥٤	-	فائض الإيرادات عن النفقات للسنة
١,٢٧٤,٦٤٢,٦٦٥	١,٢٧١,٤٩٢,٦٦٥	٣,١٥٠,٠٠٠	الرصيد كما ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ١٧ جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في

٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات	
دينار أردني	دينار أردني		
			الأنشطة التشغيلية
٩٢,٥٦٥,٦٥٤	١٠٩,٦٦٠,٦٣٥		فائض الإيرادات عن النفقات
			تعديلات -
١٤٩,٩٧٠	١٦١,٣٥٠	٨	إستهلاكات
-	٤٠٨		خسائر بيع ممتلكات ومعدات
(٦٩,٧٩٢,٢٢٧)	(٧٩,٣٨٨,١٨٦)		إيرادات الفوائد
			التغيرات في راس المال العامل -
٥,٢٧٩	(٢٥,٣٢١)		أرصدة مدينة أخرى
(١٧٢,٣٢٠)	(١٤,٤٩٠)		أرصدة دائنة أخرى
٢٢,٧٥٦,٣٥٦	٣٠,٣٩٤,٣٩٦		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الإستثمارية
(٣١١,٦٦٤,٩٨٠)	(٣٠٤,٦٤٣,٥٠٠)		شراء موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
١٩٢,٦٦٠,٤٠٠	١٨٨,٣٠٤,٥٨٠		استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٥٠,٠٠٠,٠٠٠	-		المتحصل من بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(١٥٧,٦٧٥)	(١٨٠,٣٢٠)		تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين
٣١٤,٨١٢	٥٠,٠٧٠		تحصيلات التمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين
٦٦,٨٢٤,٠٦١	٧٢,٦١٧,٦٠٦		فوائد مقبوضة
(٧٢٦)	(٥,٥٨٧)	٨	شراء ممتلكات ومعدات
(٢,٠٢٤,١٠٨)	(٤٣,٨٥٧,١٥١)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الإستثمارية
٢٠,٧٣٢,٢٤٨	(١٣,٤٦٢,٧٥٥)		صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه
٢٥,٤٩١,٦٧٤	٤٦,٢٢٣,٩٢٢		النقد وما في حكمه في بداية السنة
٤٦,٢٢٣,٩٢٢	٣٢,٧٦١,١٦٧		النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ١٧ جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م

إيضاحات حول القوائم المالية ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

(١) عام

تأسست المؤسسة بتاريخ ١٧ أيلول ٢٠٠٠ كشخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري بموجب قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته. تهدف المؤسسة إلى حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم لديها وفق أحكام هذا القانون وذلك تشجيعاً للإدخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الإستقرار المصرفي والمالي في المملكة وذلك من خلال تأمين وصول المودعين إلى ودائعهم لدى أي بنك يتقرر تصفيته وفقاً للحدود المقررة في القانون والتي تهدف في مجملها إلى تعويض المودعين لغاية خمسين ألف دينار أردني وحث كبار المودعين على فرض رقابتهم الذاتية والإضافية على البنوك جنباً إلى جنب الرقابة الحثيثة والمستمرة التي يقوم بها البنك المركزي الأردني.

لا تعتبر ضمن الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما يلي:

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.

تضمن المؤسسة فقط الودائع بالدينار الأردني بما لا يتجاوز خمسين ألف دينار أردني للمودع الواحد في كل بنك عضو، وتتمثل البنوك الأعضاء في المؤسسة جميع البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة بالمملكة باستثناء فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة. كما وتضمن المؤسسة الودائع بأي عملة أجنبية يقرر البنك المركزي إخضاعها لأحكام هذا القانون.

تتكون مصادر المال للمؤسسة مما يلي:

- رسوم الإشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك إلى المؤسسة.
- عوائد إستثمارات أموال المؤسسة.
- أي قروض تحصل عليها المؤسسة بمقتضى أحكام القانون.
- أي منح مالية تقدم للمؤسسة بموافقة من مجلس إدارة البنك المركزي وفي حال كانت هذه المنح مقدمة من جهات غير

أردنية يجب الحصول على موافقة مجلس الوزراء.

- أي مبالغ مالية مستردة للمؤسسة من عمليات التصفية أو نتيجة أي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في المادة رقم (٣٨ مكرر) من قانون المؤسسة.

(٢) أسس اعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية. إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمؤسسة.

(٣) التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية السنوية للمؤسسة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤، باستثناء أن المؤسسة قامت بتطبيق المعايير والتعديلات التالية بدءاً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥:

عدم قابلية العملة للتحويل – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في آب ٢٠٢٣ تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢١ «آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي» لتحديد كيفية تقييم المؤسسة فيما إذا كانت العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري عندما تكون القابلية للتحويل معدومة. تتطلب التعديلات أيضاً الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم كيفية تأثير، أو توقع تأثير عدم قابلية العملة للتحويل إلى العملة الأخرى على الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة.

أصبحت التعديلات سارية المفعول للفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٥. عند تطبيق التعديلات، لا يمكن للمؤسسة إعادة عرض معلومات المقارنة.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م

(٤) المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية

النقد وما في حكمه

لغرض قائمة التدفقات النقدية، فإن النقد وما في حكمه يشمل النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك.

التقاص

يتم اجراء التقاص بين الموجودات والمطلوبات و اظهار المبلغ بالصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم ومخصص الانخفاض. لا يتم إستهلاك الأراضي ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الانتاجي المتوقع لها، باستخدام النسب السنوية التالية:

المباني	٣٪
أثاث ومفروشات	١٠-١٥٪
أجهزة مكتبية وحاسوبية وبرامج	١٠-٢٥٪
سيارات	١٥٪

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية يتم تخفيض قيمتها الى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التذني في قائمة الدخل الشامل.

يتم مراجعة العمر الانتاجي وطريقة الاستهلاك بشكل دوري للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتناسب مع المنافع الاقتصادية المتوقعة من الممتلكات والمعدات.

القيمة العادلة

ان أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات التي لها أسعار سوقية.

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م

في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنة بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

موجودات مالية بالكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة المؤسسة وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالتكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفاً العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني وفقاً لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، ويتم قيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة الدخل.

يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق التكلفة المطفأة الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالخصوص).

ذمم دائنة

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل الخدمات المستلمة سواء تمت المطالبة بها أو لم تتم من قبل المورد.

إثبات الإيراد والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف برسوم الاشتراك السنوي للبنوك بنسبة واحد وربع بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك.

يتم اثبات الإيرادات الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م

يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

يتم احتساب إيرادات الفوائد وفقاً لأساس الاستحقاق، على أساس الفترات الزمنية المستحقة والمبالغ الأصلية ومعدل الفائدة المكتسب

تدني الموجودات غير المالية

تقوم المؤسسة بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، تقوم المؤسسة بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمه المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات المؤسسة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب. يتم تثبيت هذه الاحتسابات بمضاعفات تقييم أسعار أسهم الشركات التابعة المتداولة أو مؤشرات القيمة العادلة المتوفرة الأخرى.

تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب مصروف تعويض نهاية الخدمة للموظفين كما يلي:

- راتب شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة للموظف الذي لا تتجاوز مدة خدمته في المؤسسة خمس سنوات.
- راتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة للموظف الذي تزيد مدة خدمته في المؤسسة عن خمس سنوات ولا تتجاوز العشر سنوات
- راتب شهرين عن كل سنة من سنوات الخدمة للموظف الذي تتجاوز مدة خدمته في المؤسسة عشر سنوات.

وتقوم المؤسسة بتوريد المبلغ المحتسب خلال السنة لصندوق تعويض نهاية الخدمة.

قروض الإسكان

يتم منح القرض / تمويل الإسكان لبناء أو شراء سكن داخل المملكة بمعدل فائدة ٥ ٪ سنوياً ويجب أن يسدد القرض وفوائده في مدة لا تتجاوز الثلاثين سنة من تاريخ منحه، شريطة أن لا يتجاوز عمر الموظف عن سبعين سنة في نهاية هذه المدة.

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في

٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م

(٥) استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المؤسسة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضاً على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة المؤسسة القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

(٦) تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين

فيما يلي بيان حركة تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين خلال السنة:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	
دينار أردني	دينار أردني	
٨٧٣,٧٢١	٧١٦,٥٨٤	رصيد التمويل والقروض بداية السنة
١٥٧,٦٧٥	١٨٠,٣٢٠	قيمة التمويل والقروض الممنوحة خلال السنة
١٢,٩٦٦	١٢,٥٨٥	عوائد التمويل *
٥,٠٠٠	٥,٨٩١	الفوائد المضافة على رصيد القروض خلال السنة
(٣٣٢,٧٧٨)	(٦٨,٥٤٦)	قيمة تحصيلات التمويل والقروض خلال السنة
٧١٦,٥٨٤	٨٤٦,٨٣٤	رصيد التمويل والقروض نهاية السنة
٤٦,٩٧٦	٥٣,٣١٤	تمويل وقروض الإسكان الممنوحة – القصير الأجل
٦٦٩,٦٠٨	٧٩٣,٥٢٠	تمويل وقروض الإسكان الممنوحة – الطويل الأجل
٧١٦,٥٨٤	٨٤٦,٨٣٤	رصيد التمويل والقروض الممنوحة نهاية السنة

يمثل هذا البند قيمة الرصيد المتبقي من تمويل وقروض الإسكان الممنوحة لثمانية عشر موظف من موظفي المؤسسة كما في

٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وستة عشر موظف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤، تم منح القروض للموظفين بضمان رهن عقاري تأميني من الدرجة الأولى لصالح مؤسسة ضمان الودائع وذلك وفقاً لأحكام المادة رقم ١٠١ – فقرة (ب) من التعليمات الإدارية لشؤون الموظفين وتعديلاتها.

* يتم منح القرض / تمويل الإسكان لبناء أو شراء سكن داخل المملكة بمعدل فائدة ٥ ٪ سنوياً ويجب أن يسدد القرض وفوائده في مدة لا تتجاوز الثلاثين سنة من تاريخ منحه، شريطة أن لا يتجاوز عمر الموظف عن سبعين سنة في نهاية هذه المدة.

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في

٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م

(٧) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

٣١ كانون الأول ٢٠٢٥			
المجموع	طويلة الأجل	قصيرة الأجل	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	
١,١٢٨,٩٩٥,٠١٧	٩٩٠,٤٩٥,٣٨٤	١٣٨,٤٩٩,٦٣٣	سندات خزينة
١٤١,٦٤٣,٥٠٠	-	١٤١,٦٤٣,٥٠٠	أذونات خزينة
٥٠,٠٠٠,٠٠٠	-	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	سندات شركة الكهرباء الوطنية
١,٣٢٠,٦٣٨,٥١٧	٩٩٠,٤٩٥,٣٨٤	٣٣٠,١٤٣,١٣٣	

٣١ كانون الأول ٢٠٢٤			
المجموع	طويلة الأجل	قصيرة الأجل	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	
١,١٤٤,٤٩٥,٥٣٨	٩٦٥,٩٩٩,٢٩٠	١٧٨,٤٩٦,٢٤٨	سندات خزينة
٢,٨٠٤,٥٨٠	-	٢,٨٠٤,٥٨٠	أذونات شركة الكهرباء الوطنية
٥٧,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠	سندات شركة الكهرباء الوطنية
١,٢٠٤,٣٠٠,١١٨	١,٠١٥,٩٩٩,٢٩٠	١٨٨,٣٠٠,٨٢٨	

- يتراوح معدل أسعار الفائدة على السندات بين ٣,٥٧٣٪ - ٧,٩٩٩٪ للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

(بين ٣,٥٧٣٪ - ٧,٩٩٩٪ للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤).

ان تفاصيل اجمالي موجودات مالية بالتكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الائتماني هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٥				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	
١,٣٢٠,٦٣٨,٥١٧	-	-	١,٣٢٠,٦٣٨,٥١٧	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في
٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م

(٨) ممتلكات ومعدات

٢٠٢٥	أراضي	مباني	أثاث ومفروشات	أجهزة مكتبية وحاسوبية وبرامج	سيارات	مشاريع تحت التنفيذ*	المجموع
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
الكلفة -							
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٥	١,١٥٧,٠٥٠	٤,٢٣٣,٧٦١	٢١١,٤٩٥	١٩٠,٤٨٤	٦٦,٦٣٣	١٤,٣٥٠	٥,٨٧٣,٧٧٣
إضافات	-	-	٢,٤٥٥	٣,١٣٢	-	-	٥,٥٨٧
إستبعادات	-	-	-	(٤,٥٦٥)	-	-	(٤,٥٦٥)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	١,١٥٧,٠٥٠	٤,٢٣٣,٧٦١	٢١٣,٩٥٠	١٨٩,٠٥١	٦٦,٦٣٣	١٤,٣٥٠	٥,٨٧٤,٧٩٥
الاستهلاك المتراكم -							
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٥	-	٢,٠٤٣,٧٩٤	١٨٣,٤٢٨	١٠٤,٠٩٦	٤٤,٩٩٤	-	٢,٣٧٦,٣١٢
استهلاكات	-	١٢٧,٠١٣	٤,١٠١	٢٦,٢٤١	٣,٩٩٥	-	١٦١,٣٥٠
إستبعادات	-	-	-	(٤,١٥٧)	-	-	(٤,١٥٧)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	-	٢,١٧٠,٨٠٧	١٨٧,٥٢٩	١٢٦,١٨٠	٤٨,٩٨٩	-	٢,٥٣٣,٥٠٥
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	١,١٥٧,٠٥٠	٢,٠٦٢,٩٥٤	٢٦,٤٢١	٦٢,٨٧١	١٧,٦٤٤	١٤,٣٥٠	٣,٣٤١,٢٩٠

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في
٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م

٢٠٢٤	أراضي	مباني	أثاث ومفروشات	أجهزة مكتبية وحاسوبية وبرامج	سيارات	مشاريع تحت التنفيذ*	المجموع
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
الكلفة -							
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٤	١,١٥٧,٠٥٠	٤,٢٣٣,٧٦١	٢١١,٤٩٥	١٢٧,٧٩٨	٦٦,٦٣٣	١٤,٣٥٠	٥,٨١١,٠٨٧
إضافات	-	-	-	٦٢,٦٨٦	-	-	٦٢,٦٨٦
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	١,١٥٧,٠٥٠	٤,٢٣٣,٧٦١	٢١١,٤٩٥	١٩٠,٤٨٤	٦٦,٦٣٣	١٤,٣٥٠	٥,٨٧٣,٧٧٣
الاستهلاك المتراكم -							
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٤	-	١,٩١٦,٧٨١	١٧٩,٣٥٨	٨٩,٢٠٤	٤٠,٩٩٩	-	٢,٢٢٦,٣٤٢
استهلاكات	-	١٢٧,٠١٣	٤,٠٧٠	١٤,٨٩٢	٣,٩٩٥	-	١٤٩,٩٧٠
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	-	٢,٠٤٣,٧٩٤	١٨٣,٤٢٨	١٠٤,٠٩٦	٤٤,٩٩٤	-	٢,٣٧٦,٣١٢
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	١,١٥٧,٠٥٠	٢,١٨٩,٩٦٧	٢٨,٠٦٧	٨٦,٣٨٨	٢١,٦٣٩	١٤,٣٥٠	٣,٤٩٧,٤٦١

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م

(٩) رأس المال

يمثل هذا الحساب المبالغ غير المستردة محصلة بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك عضو في المؤسسة. بالإضافة الى دفعة من الحكومة الأردنية بمبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار أردني. تقرر لاحقاً بناءً على ما ورد في القانون المعدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٨) لعام ٢٠١٩ إنشاء صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية، كما تقرر أن تقوم المؤسسة بدفع مبلغ مقداره ١٥٠,٠٠٠ دينار أردني تدفعه المؤسسة وتخصمه من أصل مساهمة الحكومة في رأسمال المؤسسة ليصبح ٨٥٠,٠٠٠ دينار أردني. وبالتالي، أصبح مجموع رأس المال ٣,١٥٠,٠٠٠ دينار أردني.

(١٠) الإحتياطيات

وفقاً لمتطلبات المواد ١٨ و ١٩ من قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته فإن على المؤسسة أن:

- تعمل على تكوين إحتياطيات لها ليلبغ حدها ما نسبته ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام هذا القانون ويجوز لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة أن يقرر زيادة الحد المقرر لإحتياطيات المؤسسة وإذا لم تصل إحتياطيات المؤسسة خلال مدة عشر سنوات من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون إلى حدها المقرر أو إذا نقصت إحتياطياتها عن هذا الحد بعد أن تكون قد بلغت أو إذا تقرر تصفية أحد البنوك قبل أن تصل إحتياطيات المؤسسة إلى حدها المذكور، يجوز للمجلس زيادة رسم الإشتراك السنوي للبنوك إلى ما لا يتجاوز ضعف الرسم السنوي للبنوك المقرر في القانون.

- إذا تجاوزت إحتياطيات المؤسسة حدها المقرر في القانون والبالغ ما نسبته ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام هذا القانون، للمجلس أن يخفض رسم الإشتراك السنوي أو يعفي البنوك منه لسنة واحدة أو أكثر حسب مقتضى الحال.

(١١) رسوم إشتراك

استوفت المؤسسة خلال العام رسم إشتراك سنوي من البنوك بنسبة واحد وربع بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون الموجودة لدى البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون بإستثناء الودائع التالية:

- ودائع الحكومة.

- ودائع ما بين البنوك.

- التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.

- بموجب قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (٢٠٢٤/١٢) بتاريخ ١١ كانون الأول ٢٠٢٤، الموافقة على استيفاء رسوم الإشتراك السنوية التي تدفعها البنوك للمؤسسة بموجب أحكام الفقرة (أ) من المادة رقم (١٢) من قانون مؤسسة ضمان الودائع بنسبة (واحد وربع بالألف) من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون وذلك لعام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤ واحد بالألف).

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في
٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م

(١٢) مصاريف إدارية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار أردني	دينار أردني	
٨٠٦,٧٨٢	٩٨٦,٢٨٦	رواتب وأجور
٥١٥,٠٤٤	٢١٧,٢١٧	نهاية الخدمة
١٤٩,٩٧٠	١٦١,٣٥٠	استهلاكات (إيضاح ٨)
١٠٠,٩٦٤	١٣١,٠١٧	تأمين صحي
٨٣,٠٠٢	١٠١,٧٣٨	مساهمة المؤسسة بالضمان الاجتماعي
٧٨,٣٥٠	٧٨,٠٠٤	مياه وكهرباء
٥٩,٦٩٦	٦٩,٤١١	مساهمة المؤسسة في صندوق الادخار
٢٠,٩١٣	٥٢,٢٠٠	مكافآت أعضاء مجلس إدارة وأمين السر
٣٤,١٤٧	٣٥,٦١٥	إشتراكات
١٦,٧٧٩	٣٠,٦٦٤	تأمين
٢٧,٤٦٢	٢٧,٥٩٧	آمن وحماية
٢٤,٨٩٨	٢٥,٠٣٧	لجنة النشاط الاجتماعي
٢١,٦٠٠	٢٣,٨٠٠	أتعاب مهنية
١٤,٤٤٦	٢٠,٧٤٤	دعاية وإعلان
٢٥,٨٩٩	١٩,٥٨٦	تدريب
١٥,٤٩٣	١٦,٣٥٢	نظافة
١٤,١١١	١٤,٦٣٧	صيانة
١٤,٥٢٠	١٠,٢٤٨	محروقات
٦,٤٠٧	٨,٥٩١	ضيافة
٥,٧٦٠	٥,٧٦٠	رسوم ورخص حكومية
٩,٦٤١	٤,٢٣٦	سفر وتنقلات
٢,٨٣٣	٣,٠٤٤	قرطاسية
٣,١٥٦	٢,٨٠٦	هاتف وفاكس وإنترنت
٤,١٣٠	٦,٦٤٤	أخرى
٢,٠٥٦,٠٠٣	٢,٠٥٢,٥٨٤	المجموع

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م

(١٣) الالتزامات المحتملة

الاعتمادات والكفالات

لا يوجد على المؤسسة التزامات محتملة تتمثل في الاعتمادات والكفالات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤.

القضايا المرفوعة على المؤسسة:

لا يوجد قضايا مرفوعة على المؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤.

(١٤) ضريبة الدخل

وفقاً لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته، تم إعفاء المؤسسة من ضريبة الدخل، وذلك وفقاً للمادة (٢٧) من القانون.

(١٥) إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

تتمثل مخاطر أسعار الفائدة في أثر تقلبات أسعار الفائدة السوقية على العائد والقيمة السوقية لمحفظه استثمارات المؤسسة، والتي تتمثل في الأوراق المالية الحكومية (أذونات وسندات خزينة). ويظهر هذا الأثر عبر محورين:

أ. مخاطر إعادة الاستثمار عند انخفاض أسعار الفائدة، بما قد يؤدي إلى تراجع العوائد المستقبلية عند إعادة توظيف الاستثمارات.

ب. مخاطر القيمة السوقية عند ارتفاع أسعار الفائدة، حيث تنخفض القيمة السوقية للأدوات ذات العائد الثابت، الأمر الذي قد يترتب عليه خسائر محققة في حال الاضطرار للبيع قبل الاستحقاق لتلبية احتياجات السيولة.

مخاطر الائتمان

تستثمر المؤسسة أموالها في الأوراق المالية الحكومية التي تُعد أدوات منخفضة المخاطر الائتمانية وتُستخدم غالباً كمرجع لما يُسمى «العائد الخالي من المخاطر (Risk-Free Rate)»، وبناءً عليه فإن استثمارات المؤسسة غير معرضة لمخاطر الائتمان. كما تقوم المؤسسة بإيداع أموالها غير الموظفة في حسابات خاصة بها لدى البنك المركزي، بما يدعم السلامة والموثوقية الائتمانية لإدارة السيولة.

مخاطر السيولة

في الأوقات الاعتيادية فإن مخاطر السيولة لدى المؤسسة تكون محدودة نظراً لطبيعة تدفقات السيولة الداخلة المتأتية من رسوم الاشتراك السنوية والعوائد على محفظة السندات وأذونات الخزينة، الأمر الذي يوفر عادةً فائضاً يُسهم في تعزيز الاحتياطيات.

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في

٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م

ومع ذلك، قد تنشأ احتياجات سيولة استثنائية في حالات الأزمات المصرفية أو عند تنفيذ التزامات الدفع، وفي هذا السياق، تمتلك المؤسسة أدوات تمويل داعمة وفقاً لأحكام قانونها، بما في ذلك الاقتراض المباشر أو إصدار أسناد قرض عند الحاجة، بما يعزز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات المالية (غير مخصومة) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤ على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية وأسعار الفائدة السوقية الحالية:

المجموع دينار أردني	من ٣ شهور إلى ١٢ شهر دينار أردني	أقل من ٣ شهور دينار أردني	
			٣١ كانون الأول ٢٠٢٥
٣٤,٩٨٣	-	٣٤,٩٨٣	أرصدة دائنة أخرى
٣٤,٩٨٣	-	٣٤,٩٨٣	المجموع

المجموع دينار أردني	من ٣ شهور إلى ١٢ شهر دينار أردني	أقل من ٣ شهور دينار أردني	
			٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
٤٩,٤٧٣	-	٤٩,٤٧٣	أرصدة دائنة أخرى
٤٩,٤٧٣	-	٤٩,٤٧٣	المجموع

(١٦) إدارة رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأسمال المؤسسة بالتأكد من المحافظة على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط المؤسسة ويعظم حقوق الملكية.

تقوم المؤسسة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم تقم المؤسسة بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

ان البنود المتضمنة في هيكل رأس المال تتمثل في رأس المال المدفوع، الاحتياطيّات والبالغ مجموعهما ١,٣٨٤,٣٠٣,٣٠٠ دينار أردني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ مقابل ١,٢٧٤,٦٤٢,٦٦٥ دينار أردني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤.

قامت المؤسسة بدفع مبلغ مقداره ١٥٠,٠٠٠ دينار أردني لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية وتم خصمه من أصل مساهمة الحكومة في رأسمال المؤسسة ليصبح ٨٥٠,٠٠٠ دينار أردني.

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م

(١٧) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ القوائم المالية مبيّنة أدناه، وستقوم المؤسسة بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الإلزامي:

تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في أيار ٢٠٢٤ تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات). تشمل التعديلات ما يلي:

- توضيح أن الالتزام المالي يتم إلغاؤه في «تاريخ التسوية» وتقديم خيار سياسة محاسبية (إذا تم استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية التي تحتوي على ميزات بيئية واجتماعية وحوكمة الشركات وميزات مشابهة.
- توضيحات حول ما يشكل «ميزات غير قابلة للرجوع» وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقدياً.
- تقديم إفصاحات للأدوات المالية ذات الميزات المحتملة ومتطلبات إفصاح إضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦. يُسمح بالتطبيق المبكر، مع خيار التطبيق المبكر للتعديلات المتعلقة بتصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة فقط. تعمل المؤسسة على تحديد كافة آثار التعديلات على القوائم المالية الرئيسية والإيضاحات التابعة لها.

العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في كانون الأول ٢٠٢٤ تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة، لمعالجة متطلبات المحاسبة والإفصاح للعقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية. تهدف هذه التعديلات إلى توفير إرشادات أوضح بشأن تصنيف وقياس والاعتراف بهذه العقود، التي تنسم بالتغير الطبيعي بسبب اعتمادها على الظروف الطبيعية. تسعى التعديلات إلى تحسين تماثل وقابلية البيانات المالية للمقارنة من خلال توضيح ما إذا كان يجب التعامل مع هذه العقود كأدوات مالية أو عقود تنفيذية وكيفية قياسها. بالإضافة إلى ذلك، تعزز التعديلات متطلبات الإفصاح لتوفير شفافية أكبر حول المخاطر والتأثيرات المالية المرتبطة بهذه العقود، مما يوفر للمستخدمين معلومات أكثر صلة وموثوقة. تدعم هذه المبادرة الانتقال العالمي إلى الطاقة المتجددة من خلال معالجة التحديات المحاسبية الفريدة التي تطرحها العقود المتعلقة بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة.

تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦. يُسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه. من غير المتوقع أن يكون للتعديلات تأثير جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ - العرض والإفصاح في القوائم المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في نيسان ٢٠٢٤ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨، الذي يحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١ «عرض البيانات المالية». يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ متطلبات جديدة للعرض داخل قائمة الدخل، بما في ذلك المجاميع الاجمالية والفرعية. علاوة على ذلك، يُلزم المؤسسة بتصنيف جميع الإيرادات والمصروفات داخل قائمة الدخل إلى واحدة من خمس تصنيفات: التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية، ضرائب الدخل، والعمليات المتوقعة، حيث إن التصنيفات الثلاث الأولى جديدة.

كما يتطلب الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة، والمجاميع الفرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع وتفصيل المعلومات المالية بناءً على «الأدوار» المحددة للقوائم المالية الرئيسية والملاحظات.

بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تعديلات على نطاق ضيق على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ قائمة التدفقات النقدية، والتي تشمل تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من العمليات تحت الطريقة غير المباشرة، من «الربح أو الخسارة» إلى «الربح أو الخسارة التشغيلي» وإلغاء حرية الاختيار حول تصنيف التدفقات النقدية من الأرباح والفوائد. تبعاً لذلك، هناك تعديلات على العديد من المعايير الأخرى.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ والتعديلات على المعايير الأخرى على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٧. يسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه. يتم تطبيق المعيار بأثر رجعي.

سيؤدي هذا المعيار إلى إعادة اظهار قائمة الدخل مع بعض المجاميع الجديدة المطلوبة بالإضافة الى الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ - الشركات التابعة بدون مسؤولية عامة: الإفصاحات

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ايار ٢٠٢٤ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩، الذي يسمح للمؤسسات المؤهلة باختيار تطبيق متطلبات الإفصاح المخفضة مع الاستمرار في تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس والعرض في معايير المحاسبة الدولية الأخرى. لكي تكون مؤهلة، يجب أن تكون المؤسسة في نهاية الفترة المالية شركة تابعة كما هو معرف في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠، ولا يمكن أن تكون لديها مسؤولية عامة ويجب أن يكون لديها شركة أم (نهائية أو وسيطة) تقوم بإعداد قوائم مالية موحدة، متاحة للاستخدام العام، والتي تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٧، مع السماح بالتطبيق المبكر.

من غير المتوقع لهذا المعيار ان يكون له أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م

الترجمة إلى عملة عرض ذات تضخم مفرط – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في تشرين الثاني ٢٠٢٥ تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ بعنوان الترجمة إلى عملة عرض خاضعة للتضخم المفرط. تتطلب هذه التعديلات الترجمة من عملة وظيفية غير خاضعة للتضخم المفرط إلى عملة عرض خاضعة للتضخم المفرط باستخدام سعر الإغلاق.

إذا كانت العملة الوظيفية للمنشأة هي عملة اقتصاد غير خاضع للتضخم المفرط، ولكن عملة العرض الخاصة بها هي عملة اقتصاد خاضع للتضخم المفرط، يتم ترجمة نتائجها ومركزها المالي إلى عملة العرض من خلال ترجمة جميع المبالغ (الأصول، الالتزامات، بنود حقوق الملكية، والإيرادات والمصاريف) وجميع أرقام المقارنة باستخدام سعر الإغلاق كما في تاريخ أحدث قائمة مركز المالي

أما المنشأة التي تكون عملتها الوظيفية وعملة العرض هي عملة اقتصاد خاضع للتضخم المفرط، فتقوم بتعديل أرقام المقارنة للعمليات الأجنبية، والتي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد غير خاضع للتضخم المفرط، من خلال تطبيق مؤشر الأسعار العام على الأرقام المقارنة للعملية الأجنبية، وفقاً للفقرة ٣٤ من معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩.

تتطلب التعديلات أيضاً إفصاحات إضافية معينة.

تسري التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الأول ٢٠٢٧، يُسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه.

- القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع
لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في
٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
الى السادة مجلس الإدارة المحترمين
صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
شخصية اعتبارية
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية ("الصندوق") والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وطبقا لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقا لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الصندوق وفقا لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساسا لإبداء الرأي.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية)، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية صندوق أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق .

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهريّة، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطم جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تمكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للصندوق

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.

- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم يقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الصندوق على الاستمرار. وإذا ما توصلنا الى نتيجة بمن هناك شك جوهري، فعلياً الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الصندوق في أعماله كمنشئة مستمرة

- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق

إرنست ويونغ/ الأردن

أسامة فايز شخاترة

ترخيص رقم ١٠٧٩

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

١ نيسان ٢٠٢٦

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م.

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات	
دينار أردني	دينار أردني		
			الموجودات
			الموجودات المتداولة
١٧,٤٠٧,٣٧٢	٦٠,١٦٣,٢٢٦		حساب جاري لدى البنك المركزي الأردني
١,٤٤٥,١٧٧	١,٤١٦,٠٢٠		عوائد مستحقة وغير مقبوضة
			موجودات غير متداولة
٩٦,٤٨٤,١٠٠	٨٣,٠٨٩,٨٩٦	٤	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
١١٥,٣٣٦,٦٤٩	١٤٤,٦٦٩,١٤٢		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
١,٠٠٠	١,٠٠٠		مصاريف مستحقة الدفع
١,٠٠٠	١,٠٠٠		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
٥٥٠,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠	٥	رأس المال
١١٤,٧٨٥,٦٤٩	١٤٤,١١٨,١٤٢	٦	الإحتياطيات
١١٥,٣٣٥,٦٤٩	١٤٤,٦٦٨,١٤٢		مجموع حقوق الملكية
١١٥,٣٣٦,٦٤٩	١٤٤,٦٦٩,١٤٢		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٣ جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات	
دينار أردني	دينار أردني		
٢٢,١٧٢,٧١١	٢٤,٥٦٢,٩٧١	٧	رسوم اشتراك
٤,٢٤٢,٧٦٠	٤,٧٨١,٩٢٦		أرباح صكوك اسلامية
(١٢,٨٩١)	(١٢,٤٠٤)	٨	مصاريف إدارية
٢٦,٤٠٢,٥٨٠	٢٩,٣٣٢,٤٩٣		فائض الإيرادات عن النفقات للسنة

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

الإجمالي	الإحتياطيات	رأس المال*	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	
			٢٠٢٥
١١٥,٣٣٥,٦٤٩	١١٤,٧٨٥,٦٤٩	٥٥٠,٠٠٠	الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٥
٢٩,٣٣٢,٤٩٣	٢٩,٣٣٢,٤٩٣	-	فائض الإيرادات عن النفقات للسنة
١٤٤,٦٦٨,١٤٢	١٤٤,١١٨,١٤٢	٥٥٠,٠٠٠	الرصيد كما ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥
			٢٠٢٤
٨٨,٩٣٣,٠٦٩	٨٨,٣٨٣,٠٦٩	٥٥٠,٠٠٠	الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٤
٢٦,٤٠٢,٥٨٠	٢٦,٤٠٢,٥٨٠	-	فائض الإيرادات عن النفقات للسنة
١١٥,٣٣٥,٦٤٩	١١٤,٧٨٥,٦٤٩	٥٥٠,٠٠٠	الرصيد كما ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

* يمثل هذا الحساب المبالغ غير المستردة محصلة بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك إسلامي عضو في الصندوق، بالإضافة الى دفعة من أصل مساهمة الحكومة في رأس مال مؤسسة ضمان الودائع في الصندوق بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ دينار.

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م.

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار أردني	دينار أردني	
		الأنشطة التشغيلية
٢٦,٤٠٢,٥٨٠	٢٩,٣٣٢,٤٩٣	فائض الإيرادات عن النفقات
(٤,٢٤٢,٧٦٠)	(٤,٧٨١,٩٢٦)	أرباح صكوك إسلامية
٢٢,١٥٩,٨٢٠	٢٤,٥٥٠,٥٦٧	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
٣,٧٣٧,٨٢٢	٤,٨١١,٠٨٣	أرباح صكوك إسلامية مقبوضة
(٣٠,٢٢١,٠٠٠)	-	شراء صكوك إسلامية
١٣,٣٩٣,٥٠٠	١٣,٣٩٤,٢٠٤	استحقاق صكوك إسلامية
(١٣,٠٨٩,٦٧٨)	١٨,٢٠٥,٢٨٧	صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية
٩,٠٧٠,١٤٢	٤٢,٧٥٥,٨٥٤	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
٨,٣٣٧,٢٣٠	١٧,٤٠٧,٣٧٢	النقد وما في حكمه كما في بداية السنة
١٧,٤٠٧,٣٧٢	٦٠,١٦٣,٢٢٦	النقد وما في حكمه كما في نهاية السنة

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م.

إيضاحات حول القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

(١) عام

تأسس الصندوق بتاريخ ١ نيسان ٢٠١٩ بموجب قانون معدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٨ لسنة ٢٠١٩ كشخصية اعتبارية تتولى إدارته مؤسسة ضمان الودائع وتكون العلاقة بين الصندوق والمؤسسة على أساس الوكالة بالأجر وتنظم جميع أمور هذه العلاقة بموجب قرار من المجلس، ويقوم الصندوق على مبدأ التكافل والتعاون وما يُدفع له من البنوك الإسلامية وأصحاب الودائع والمؤسسة يكون على سبيل التبرع

تهدف المؤسسة من خلال «صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية» إلى حماية المودعين لدى البنوك الإسلامية بضمان ودائعهم لديها وفق أحكام هذا القانون وذلك تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة وذلك من خلال تأمين وصول المودعين إلى ودائعهم لدى أي بنك إسلامي يتقرر تصفيته وفقاً للحدود المقررة في القانون والتي تهدف في مجملها إلى تعويض المودعين لغاية خمسين ألف دينار أردني وحث كبار المودعين على فرض رقابتهم الذاتية والإضافية على البنوك الإسلامية جنباً إلى جنب الرقابة الحثيثة والمستمرة التي يقوم بها البنك المركزي الأردني

تتكون مصادر المال للصندوق مما يلي:

- رسوم الاشتراكات السنوية التي يتم تحصيلها من البنوك الإسلامية

- عوائد إستثمارات أموال الصندوق.

- أي قروض حسنة يحصل عليها الصندوق.

- أي منح مالية تقدم للصندوق بموافقة من مجلس إدارة البنك المركزي وموافقة مجلس الوزراء إذا كانت المنح مقدمة من جهات غير أردنية
تؤول أموال الصندوق في حال تصفيته إلى صندوق الزكاة في المملكة وذلك بعد تغطية كافة المصروفات والخسائر المترتبة على الصندوق

(٢) أسس اعداد القوائم المالية

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وفي حال عدم وجود معايير صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تتعلق ببنود القوائم المالية يتم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة حولها بما يتفق مع المعايير الشرعية لحين صدور معايير إسلامية لها

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

إنَّ الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يُمثل العملة الوظيفية للصندوق

(٢-١) التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية المرحلية المختصرة متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤، باستثناء أن الصندوق قام بتطبيق المعايير التالية:

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٢) «العرض والإفصاحات في البيانات المالية لمؤسسات التكافل»

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٢) في سنة ٢٠٢٢

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م.

يتم اثبات الإيرادات الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق.
يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

تدني الموجودات المالية

يعترف الصندوق بمخصص خسائر ائتمانية متوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة. تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها، مخصومة عند تقدير سعر الفائدة الفعلي الأصلي. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع ضمانات محتفظ بها أو تحسينات ائتمانية أخرى تعد جزءاً لا يتجزأ من الشروط التعاقدية (ان وجدت)

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة الصندوق وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية والتي تمثل مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد لرأس مال هذه الموجودات وأرباحها.

يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، ويعاد تقييمها في نهاية الفترة الحالية باستخدام طريقة معدل الربح الفعال وتظهر أي أرباح أو خسائر ناتجة عن عملية الإطفاء في قائمة الإيرادات والمصروفات ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الإيرادات والمصروفات

يمثل مبلغ التدني في قيمة هذه الموجودات الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الربح الفعلي الأصلي وبحيث ينزل أي مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة محتسبة عنها من قيمة

ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالية رقم (١٢) «العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية لشركات التأمين الإسلامية». ويحدد هذا المعيار متطلبات عرض القوائم المالية والإفصاحات ذات العلاقة لمؤسسات التكافل. ويهدف هذا المعيار إلى تحسين عرض البيانات المالية لمؤسسات التكافل من خلال تقديم متطلبات إفصاح إضافية تهدف إلى تعزيز الشفافية لا ينطبق هذا المعيار على الصندوق.

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٣) «المحاسبة عن التكافل: الاعتراف والقياس»

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٣) في سنة ٢٠٢٢ ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالية رقم (١٣) «الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض أو العجز في شركات التأمين الإسلامية». ويتطرق هذا المعيار إلى مبادئ الاعتراف وقياس ترتيبات التكافل والمعاملات ذات العلاقة. وينبغي قراءة المعيار مع معيار المحاسبة المالية رقم (٤٢) «العرض والإفصاحات في البيانات المالية لمؤسسات التكافل». لا ينطبق هذا المعيار على الصندوق.

المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية النقد وما في حكمه

لغرض قائمة التدفقات النقدية، فإن النقد وما في حكمه يشمل النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك

إثبات الإيراد والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف برسوم الاشتراك السنوي للبنوك بنسبة اثنين ونصف بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م.

يتم اجراء التقاص بين الموجودات والمطلوبات واطهار المبلغ بالصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت

(٣) استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الصندوق القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضا على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة الصندوق القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات

هذه الموجودات. لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من /إلى هذا البند

في حال بيع أي من هذه الموجودات الممولة من أموال الصندوق الذاتية - قبل تاريخ استحقاقها فيتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات في بند مستقل ويتم الإفصاح عن ذلك.

القيمة العادلة

إن أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات التي لها أسعار سوقية

في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنة بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها
- نماذج تسعير الخيارات.

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها

التقاص

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م.

(٤) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

دينار أردني	دينار أردني	٢٠٢٤
٤٤,٠٥٠,١٨١	٣٧,٨٦٢,٩٥٢	صكوك حسابات (ائتمان)
٥٢,٤٣٣,٩١٩	٤٥,٢٢٦,٩٤٤	صكوك حسابات (مشارك)
٩٦,٤٨٤,١٠٠	٨٣,٠٨٩,٨٩٦	المجموع

(٥) رأس المال

يمثل هذا الحساب المبالغ غير المستردة محصلة بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك إسلامي عضو في الصندوق. بالإضافة الى دفعة من أصل مساهمة الحكومة في رأس مال مؤسسة ضمان الودائع في الصندوق بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ دينار. وبالتالي، أصبح مجموع رأس المال ٥٥٠,٠٠٠ دينار أردني.

(٦) الإحتياطيات

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا البند ما تم تحويله من فائض الإيرادات عن النفقات خلال السنوات.

دينار أردني	دينار أردني	٢٠٢٤
٦٣,٢١٦,٦١٣	٨٠,٧٢٩,١٥٧	إحتياطيات محفظة تكافل حسابات الإستثمار المشترك
٥١,٥٦٩,٠٣٦	٦٣,٣٨٨,٩٨٥	إحتياطيات محفظة تكافل حسابات الإئتمان
١١٤,٧٨٥,٦٤٩	١٤٤,١١٨,١٤٢	المجموع

(٧) رسوم اشتراك

يستوفي الصندوق رسم اشتراك سنوي من البنوك الإسلامية بنسبة اثنان ونصف بالألف من مجموع الودائع الخاضعة وفقاً لأحكام القانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته وتتكون رسوم الاشتراك على النحو التالي:

دينار أردني	دينار أردني	٢٠٢٤
١٢,٩٤٤,٩٨٧	١٤,٨٨٥,٧٩٥	رسوم اشتراك محفظة تكافل حسابات الإستثمار المشترك
٩,٢٢٧,٧٢٤	٩,٦٧٧,١٧٦	رسوم اشتراك محفظة تكافل حسابات الإئتمان
٢٢,١٧٢,٧١١	٢٤,٥٦٢,٩٧١	المجموع

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م.

(٨) مصاريف إدارية

٢٠٢٤ دينار أردني	٢٠٢٥ دينار أردني	
٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	اتعاب مهنية
٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	أتعاب وكالة بالأجر*
١,٨٩١	١,٤٠٤	دعاية وإعلان
١٢,٨٩١	١٢,٤٠٤	المجموع

* تمثل هذه المبالغ مصاريف وكالة بالأجر تدفع سنوياً بمبلغ ٥,٠٠٠ دينار أردني لمؤسسة ضمان الودائع.

(٩) ضريبة الدخل

وفقاً لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته، تم إعفاء الصندوق من ضريبة الدخل، وذلك وفقاً للمادة (٢٧) من القانون.

(١٠) الالتزامات المحتملة

الاعتمادات والكفالات

لا يوجد على الصندوق التزامات محتملة تتمثل في الاعتمادات والكفالات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ و ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤.

القضايا المرفوعة على الصندوق:

لا يوجد قضايا مرفوعة على الصندوق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ و ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤.

(١١) إدارة المخاطر

مخاطر أسعار المربحة

تتمثل مخاطر أسعار المربحة في أثر تقلباتها على العائد لمحفظة استثمارات الصندوق، والتي تتمثل في الأوراق المالية الحكومية المتفقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. ويظهر هذا الأثر عند انخفاض أسعار المربحة، بما قد يؤدي إلى تراجع العوائد المستقبلية عند إعادة توظيف الاستثمارات.

مخاطر الائتمان

يستثمر الصندوق أمواله في الأوراق المالية الحكومية المتفقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية التي تُعد أدوات منخفضة المخاطر الائتمانية وتُستخدم غالباً كمرجع لما يُسمى «العائد الخالي من المخاطر (Risk-Free Rate)»، وبناءً عليه فإن استثمارات الصندوق غير معرضة لمخاطر الائتمان.

كما يقوم الصندوق بإيداع أمواله غير الموظفة في حسابات خاصة بها لدى البنك المركزي، بما يدعم السلامة والموثوقية الائتمانية لإدارة السيولة.

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م.

مخاطر السيولة

في الأوقات الاعتيادية فإن مخاطر السيولة لدى الصندوق تكون محدودة نظراً لطبيعة تدفقات السيولة الداخلة المتأتية من رسوم الاشتراك السنوية وعوائد استثمارات أموال الصندوق، الأمر الذي يوفر عادةً فائضاً يسهم في تعزيز الاحتياطيات.

ومع ذلك، قد تنشأ احتياجات سيولة استثنائية في حالات الأزمات المصرفية أو عند تنفيذ التزامات الدفع، وفي هذا السياق، يستطيع الصندوق بموجب قانون المؤسسة أن يقترض من المؤسسة أو أي جهة أخرى قرضاً حسناً، بما يعزز قدرته على الوفاء بالتزاماته في الوقت المناسب.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات المالية (غير مخصومة) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤ على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية وأسعار الفائدة السوقية الحالية:

المجموع دينار أردني	أقل من ٣ شهور دينار أردني	
		٣١ كانون الأول ٢٠٢٥
١,٠٠٠	١,٠٠٠	أرصدة دائنة أخرى
١,٠٠٠	١,٠٠٠	المجموع

المجموع دينار أردني	أقل من ٣ شهور دينار أردني	
		٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
١,٠٠٠	١,٠٠٠	أرصدة دائنة أخرى
١,٠٠٠	١,٠٠٠	المجموع

(١٢) إدارة رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأس مال الصندوق بالتأكد من المحافظة على نسب رأس مال ملائمة بشكل يدعم نشاط الصندوق ويعظم حقوق الملكية.

تقوم المؤسسة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم تقم المؤسسة بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

إن البنود المتضمنة في هيكل رأس المال تتمثل في رأس المال المدفوع، الاحتياطيات والبالغ مجموعهما ١٤٢,٦٦٨,١٤٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ مقابل ١١٥,٣٣٥,٦٤٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤.

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م.

(١٣) المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المحاسبية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ القوائم المالية مدرجه أدناه، وسيقوم الصندوق بتطبيق هذه المعايير ابتداءً من تاريخ التطبيق الإلزامي:

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٥) «أشبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)»

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم (٤٥) في عام ٢٠٢٣. وينص هذا المعيار على مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بأدوات الاستثمار التشاركي (ومنها حسابات الاستثمار) التي تسيطر فيها أي مؤسسة مالية إسلامية على الموجودات الأساسية (في الغالب بصفتها، الشريك العامل)، نيابة عن أصحاب المصلحة بخلاف حقوق الملكية. وعادة ما تكون هذه الأدوات (ومنها، على وجه الخصوص، حسابات الاستثمار غير المقيدة) مؤهلة للمحاسبة في الميزانية العمومية ويتم الإبلاغ عنها باعتبارها شبه حقوق ملكية. كما يوفر هذا المعيار المعايير العامة للمحاسبة في الميزانية العمومية لأدوات الاستثمار التشاركي وأشبه حقوق الملكية، بالإضافة إلى التجميع والاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لأشبه حقوق الملكية. ويتناول كذلك إعداد التقارير المالية المتعلقة بأدوات أخرى شبه حقوق الملكية وبعض القضايا المحددة.

يسري هذا المعيار على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠٢٦. سيتم تطبيق المعيار اعتباراً من أول كانون الثاني ٢٠٢٦ ولا يتوقع أن يكون له أثر جوهري على الصندوق عند تطبيقه.

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٦) «الأصول غير المدرجة في الميزانية الخاضعة للإدارة»

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم (٤٦) في عام ٢٠٢٣. هذا المعيار يضع معايير توصيف الموجودات الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية العمومية، والمبادئ ذات الصلة بإعداد التقارير المالية بما يتماشى مع «الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إعداد التقارير المالية». يشمل المعيار جوانب الاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس واختيار واعتماد السياسات المحاسبية المتعلقة بالموجودات الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية العمومية، بالإضافة إلى جوانب محددة من التقارير المالية مثل اضمحلال القيمة والالتزامات المرحقة من قبل المؤسسة. يتضمن المعيار أيضاً متطلبات العرض والإفصاح بشكل خاص بما يتوافق مع متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم ١ المعدل «العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية» فيما يتعلق بقائمة التغيرات في الموجودات الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية العمومية. يحل هذا المعيار، إضافة إلى معيار المحاسبة المالية رقم (٤٥) «شبه أسهم حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)»، محل معيار المحاسبة المالية رقم (٢٧) «حسابات الاستثمار» السابق.

سيتم تطبيق المعيار اعتباراً من أول كانون الثاني ٢٠٢٦ ولا يتوقع أن يكون له أثر جوهري على الصندوق عند تطبيقه.

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٧) «تحويل الموجودات بين مجموعات الاستثمار»

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٧) في سنة ٢٠٢٣. ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (٢١) «الإفصاح عن تحويل الموجودات». يصف هذا المعيار مبادئ التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح المطبقة على جميع التحويلات بين مجموعات الاستثمار المختلفة (وإنشائها كانت دائمة، ما بين الملكية بحقوق الملكية، حقوق الملكية وأشبه

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م.

حقوق الملكية وموجودات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لإدارة مؤسسة ما، ويتطلب ذلك تطبيق السياسات المحاسبية لهذه التحويلات بشكل متنسق يتمشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية ويصف متطلبات الإفصاح العامة في هذا الصدد. يسري هذا المعيار على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠٢٦. سيتم تطبيق المعيار اعتباراً من أول كانون الثاني ٢٠٢٦ ولا يتوقع أن يكون له أثر جوهري على الصندوق عند تطبيقه.

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٨) «الهدايا الترويجية والجوائز»

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٨) في سنة ٢٠٢٤. يهدف هذا المعيار إلى بيان مبادئ المحاسبة والتقرير المالي للإثبات والقياس والعرض والإفصاح التي تنطبق على الهدايا والجوائز الترويجية التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية لعملائها بما في ذلك أشباه حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار الآخرين.

يسري هذا المعيار على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠٢٦. سيتم تطبيق المعيار اعتباراً من أول كانون الثاني ٢٠٢٦ ولا يتوقع أن يكون له أثر جوهري على الصندوق عند تطبيقه.

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٩) «التقرير المالي للمؤسسات العاملة في اقتصادات التضخم الجامح»

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٩) في سنة ٢٠٢٤. يبين المعيار مبادئ التقرير المالي للمؤسسات التي تطبق معايير المحاسبة المالية والعاملة في اقتصادات التضخم الجامح، مع الأخذ في الحسبان مبادئ الشريعة وأحكامها ونموذج أعمالها. إن مجلس المحاسبة التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يقر بأن البيئة الاقتصادية في العديد من البلدان التي تعمل في ظل ظروف تضخمية مفرطة، تجعل في بعض الأحيان القوائم المالية المعدة بموجب معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أقل أهمية ولا يمكن مقارنتها على مدى عدة فترات من إعداد التقارير المالية وعليه فقد أدرك المجلس الحاجة إلى أن تطبق المؤسسات التي تتبع معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مثل هذه البيانات الاقتصادية متطلبات محددة لإعداد التقارير المالية تجعل قوائمها المالية أكثر أهمية وقابلية للمقارنة. وأدرك المجلس كذلك أن بعض متطلبات إعداد التقارير المالية بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً قد لا تناسب المؤسسات التي تتبع معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالنظر إلى متطلبات مبادئ وقواعد الشريعة ذات الصلة ونماذج الأعمال الخاصة بها. وعليه، قرر المجلس وضع معيار محدد بشأن هذا الموضوع.

يسري هذا المعيار على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠٢٦ ومن المفضل أن تطبق جميع المؤسسات العاملة في الاقتصاد الذي يعاني من التضخم الجامح هذا المعيار اعتباراً من تاريخ صدوره لضمان إمكانية المقارنة بين نتائجها. سيتم تطبيق المعيار اعتباراً من أول كانون الثاني ٢٠٢٦ ولا يتوقع أن يكون له أثر جوهري على الصندوق عند تطبيقه.

معيار المحاسبة المالية رقم (٥٠) «التقرير المالي للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية (بما في ذلك صناديق الاستثمار)»

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٥٠) في سنة ٢٠٢٤ ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالية رقم (١٤) «صناديق الاستثمار». يبين المعيار مبادئ التقرير المالي التي تنطبق على المؤسسات الاستثمارية الإسلامية ويركز تحديداً على تحقيق التجانس وتقديم الأساس الموحد فيما يتعلق بصيغة القوائم المالية للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ م.

ومحتواها. كما يبين المتطلبات العامة للعرض والحد الأدنى للمحتويات والهيكل الموصي به لقوائمها المالية بما يعزز العرض الصادق والعاقل وفقاً لمبادئ الشريعة وأحكامها.

يسري هذا المعيار على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠٢٧. سيتم تطبيق المعيار اعتباراً من أول كانون الثاني ٢٠٢٧ ولا يتوقع أن يكون له أثر جوهري على الصندوق عند تطبيقه.

معيار المحاسبة المالية رقم (٥١) «المشروعات التشاركية»

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم (٥١)، ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (٤) «التمويل بالمشاركة» و رقم (٣) «التمويل بالمضاربة»، يهدف هذا المعيار إلى تحديد مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشاريع التشاركية، يُطبق هذا المعيار على المحاسبة وإعداد التقارير المالية من قبل المستثمرين، والشركاء العاملين، وكذلك المشاريع التشاركية ذاتها، وذلك فيما يتعلق بجميع المشروعات التشاركية التي تندرج ضمن نطاق هذا المعيار، بما في ذلك تلك التي تتضمن حقوق الملكية، أو أشباه حقوق الملكية.

سيتم تطبيق المعيار اعتباراً من أول كانون الثاني ٢٠٢٧ ولا يتوقع أن يكون له أثر جوهري على الصندوق عند تطبيقه.

معيار المحاسبة المالية رقم (٥٢) «بيوع التسليم الآجل: السلم والاستصناع»

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم (٥٢) ويهدف هذا المعيار إلى تحديد مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المالية المتعلقة بعمليات بيوع التسليم الآجل، بما في ذلك معاملات السلم والاستصناع، من حيث الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح.

يُطبق هذا المعيار على المحاسبة وإعداد التقارير المالية الخاصة بمعاملات بيوع التسليم الآجل المنفذة وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك من قبل المؤسسات المالية الإسلامية وغيرها من المؤسسات التي تطبق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، لكل من البائعين والمشتريين، باستثناء معاملات الاستصناع المستبعدة من نطاق التطبيق بموجب أحكام هذا المعيار.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٧، ولا يُتوقع أن يكون له أثر جوهري على الصندوق عند تطبيقه.



مؤسسة ضمان الودائع

صندوق بريد: ٩٤٠٤٢٠ عمان ١١١٩٤ الأردن

هاتف: ٥٢٠٤٠٤٠ (٦) +٩٦٢ فاكس: ٥٦٦٩٩١٠ (٦) +٩٦٢

www.dic.gov.jo - dicjor@dic.gov.jo